Distribution: Restricted
Original: English

EB 2004/81/R. 12
البند6 (أ) من جدول الأعمال

10 March 2004
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الحادية والثمانون

روما،21–22 أبريل/نيسان 2004

جمهورية الأرجنتين

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

جدول المحتويات

معادلات العملة		**III**
الموازين والمقاييس		**III**
خريطة البلد: مواقع العمليات الممولة من الصندوق		**IV**
استعراض عام لحافظة الصندوق		**V**
موجز تنفيذي		**VI**
أولا –	**المقدمة**	**1**
ثانيا –	**الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي**	**1**
	ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر	1
	باء – القطاع الزراعي والتنمية الريفية	2
	جيم – الفقر الريفي	4
	دال – صعوبات وفرص الحد من الفقر الريفي	5
	هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي	6
ثالثا –	**الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في القطر**	**8**
	ألف – الاستراتيجية والعمليات الحالية	8
	باء – الدروس المستفادة	8
رابعا –	**الإطار الاستراتيجي للصندوق**	**10**
	ألف – الإطار الاستراتيجي للصندوق والنهج المقترحة	10
	باء – أهم فرص الابتكار ومداخلات المشروع	12
	جيم – إمكانات الوصول إلى المستفيدين والشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص	13
	دال – فرص الارتباط مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى	13
	هاء – مجالات حوار السياسات	14
	واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة	16
	زاي – إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل الدائر	16

APPENDIXES **الذيـــول**

الصفحة

1 **I. COUNTRY DATA**

الأول – البيانات القطرية

2 **II. LOGICAL FRAMEWORK**

الثاني – الإطار المنطقي

4 **III. STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS**

الثالث – تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات

7 **IV. IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME**

الرابع – توجهات الصندوق وعلاقتها بالبرنامج القطري المقترح

8 **V. ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED**

الخامس – أنشطة الشركاء الآخرين في مجال التنمية – الحالية والمقررة

معادلات العملة

وحدة العملة	=	بيزو أرجنتيني
1.00 دولار أمريكي	=	3 بيزو أرجنتيني
1.00 بيزو أرجنتيني	=	0.33 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
000 1 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية الأرجنتين

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة البلد: مواقع العمليات الممولة من الصندوق

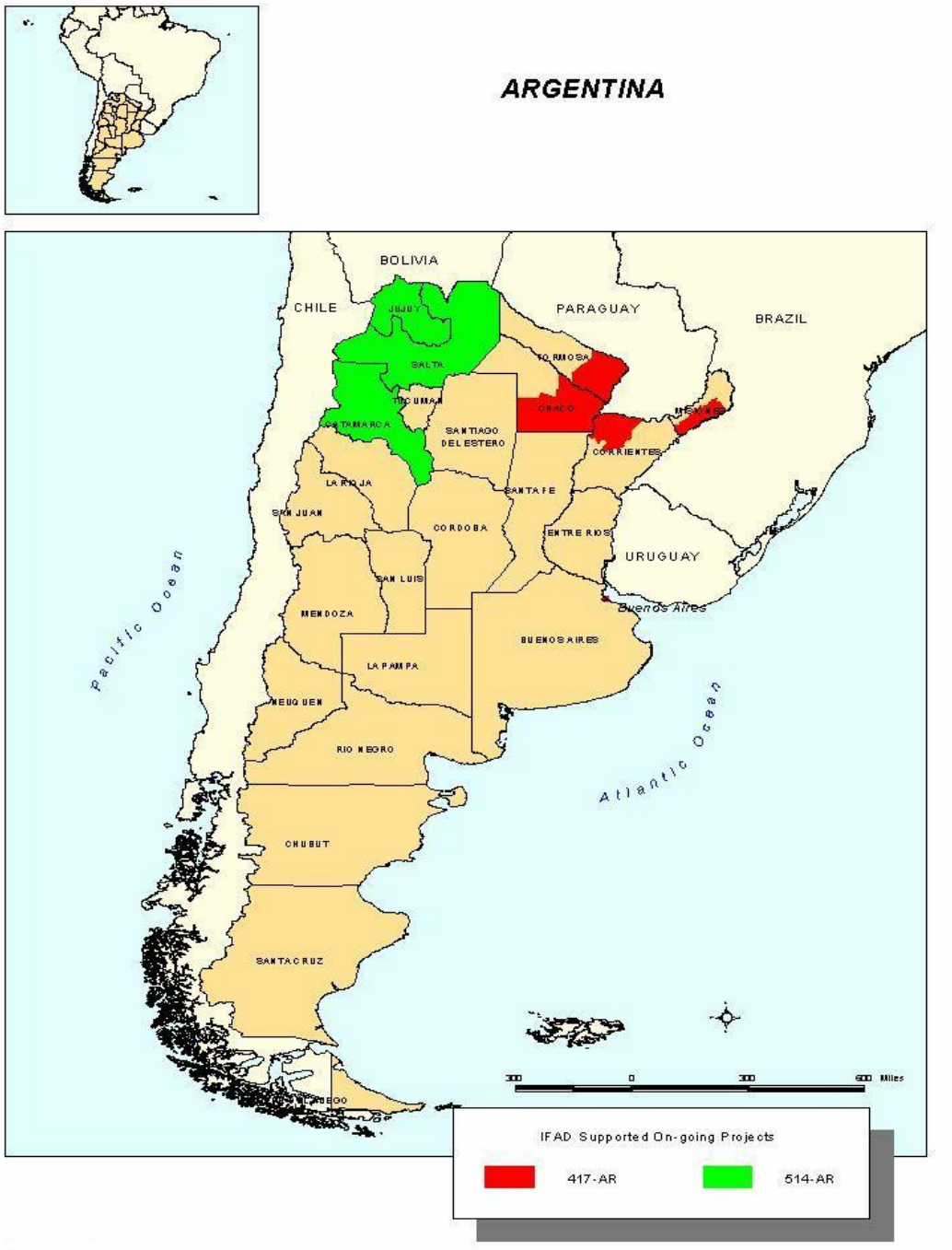

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

استعراض عام لحافظة الصندوق

اسم المشروع	المؤسسة التي تعود إليها المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط الإقراض	تاريخ إقرار المجلس	نفاذ مفعول القرض	تاريخ الإقفال الحالي	رقم القرض/المنحة	العملة	اعتماد مبلغ القرض/المنحة	الصرف (% من المبلغ المعتمد)
برنامج الإئتمان والدعم التقني لصغار المنتجين في شمال شرق الأرجنتين	الصندوق	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	عادية	88/09/15	91/04/17	97/06/30	L – I – 225 – AR	حقوق سحب خاصة	8 200 000	%100
مشروع التنمية الريفية للمقاطعات في الشمال الشرقي	الصندوق	مؤسسة تنمية الأنديز	عادية	96/04/18	98/10/15	07/06/30	L - I - 417 - AR	حقوق سحب خاصة	11 350 000	%32.54
مشروع التنمية الريفية في الشمال الغربي	الصندوق	مؤسسة تنمية الأنديز	عادية	99/09/08	03/03/04	08/09/30	L - I - 514 -AR	حقوق سحب خاصة	12 800 000	%4.44

موجز تنفيذي

1 - تقع الأرجنتين في الجزء الجنوبي من القارة الأمريكية وتغطي مساحة قدرها 2.7 مليون كيلومتر مربع. وتنقسم إلى 23 مقاطعة وتتمتع عاصمتها باستقلالية إدارية. ويبلغ عدد السكان 36.2 مليون نسمة، حيث شكلت نسبة السكان في المدن 89% في عام 2001. وتتعافى الأرجنتين من آثار أزمات اقتصادية ومالية حادة بدأت في أواخر عام 2001، عندما عانت من أزمة تشبه تلك الأزمات التي مرت بها بعض الاقتصادات في آسيا في أواخر التسعينات: إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15% في عام 2002 وأثر الفقر على 50% من السكان خلال الفصل الأخير من السنة ذاتها. وقد أصبحت النشاطات الاقتصادية شبه مشلولة في الشهور الأولى من عام 2002، وكادت جميع المعاملات المصرفية أن تتوقف. وفي يوليو/تموز 2002، أدى النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى بداية عملية تعافي بطيئة وذلك للمرة الأولى من حوالي أربع سنوات.

2 - وفي مايو/أيار 2003، تشكلت حكومة جديدة. وتوصلت هذه الحكومة إلى اتفاقية مدتها ثلاث سنوات مع صندوق النقد الدولي في سبتمبر/أيلول من السنة ذاتها. أدت هذه الاتفاقية إلى إعادة فتح المحادثات حول الديون الخارجية، والعقود والتعرفة مع المؤسسات الحكومية المخصخصة، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي. وحقق الناتج المحلي الإجمالي نموا قدره 6.5% منذ يوليو/تموز 2002، كما تؤكد عدة مؤشرات إلى بوادر تعافي اقتصادي صلب. ولكن لابد للفائض النقدي في 2004 أن يصل إلى ما يوازي 3% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك كما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي. وفي هذه الأثناء، حافظت البطالة على نسبة 17 %، واستمر ما يقارب نصف السكان في العيش تحت خط الفقر، كما أن هناك مؤشرات لظهور اضطرابات اجتماعية. وفي هذا الإطار، أضحت الحاجة ملحة لترشيد الإنفاق، وزيادة فعالية توصيل الخدمات الاجتماعية وتقديم أساليب مبتكرة من أجل إدارة البرامج والمشاريع.

3 - وحاليا، يؤثر الفقر على نسبة كبيرة من سكان الأرجنتين. والمعلومات الأخيرة المتوفرة[1] من يونيو/حزيران 2002 أظهرت أن دخل 58% من إجمالي عدد السكان أدنى من خط فقر الدخل، وما يقارب 25% من السكان يعيشون في ظروف من الفقر المدقع. وفي المناطق الريفية، تشكل نسبة الفقراء 72%، كما يعيش 40% من سكان الريف في ظروف من الفقر المدقع. وتشير هذه الإحصائيات إلى أن ما يقارب 2.8 مليون نسمة من سكان الريف هم من الفقراء. وأن 1.6 مليون نسمة من سكان الريف يعيشون في حالة من الفقر المدقع. وتعيش نسبة كبيرة من فقراء الريف في المقاطعات الشمالية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك مناطق في الجنوب تعاني من نسب فقر ريفي عالية. وتشكل نسبة فقراء الريف في المنطقة الشمالية الغربية 51% من إجمالي سكان الريف بينما تبلغ هذه النسبة في المنطقة الشمالية الشرقية 48% (وذلك بتطبيق مؤشر الاحتياجات الأساسية غير الملباة)[2]. وتتبع ذلك منطقة باتغونيا حيث تشكل نسبة الفقر الريفي 32%. وتعتبر منطقتي كيويو وبامباس أقل تأثرا بالفقر الريفي (حيث تبلغ النسبة 30% و18% على التوالي). ومن المقدر أن معظم الأسر الفقيرة في الريف يترأسها عمال ريفيون (32%)، ومن المقدر أن نصف هؤلاء

[1] البنك الدولي. نوفمبر/تشرين الثاني 2002. أزمة الأرجنتين وأثرها على رفاه الأسر.

[2] يتم حاليا تنفيذ مشروعين (مشروع التنمية الريفية في المقاطعات الشمالية الشرقية ومشروع التنمية الريفية في الشمال الغربي) للصندوق في هذه المناطق.

من العمال الدائمين. ويترأس صغار المزارعين 23% من الأسر الفقيرة في الريف. ويترأس أصحاب الدخل غير الزراعي 13% من هذه الأسر بينما يترأس أصحاب الأعمال الصغيرة الريفية 7%؛ وتضم النسبة المتبقية أسر تترأسها ربات المنزل والشباب. وتعد الأسباب الرئيسية للفقر الريفي الدخل المتدني، وعدم تطبيق قوانين العمالة الريفية، والبطالة، وعدم الوصول إلى الموارد المنتجة. ويعتبر عدم توفر المرافق المنزلية الملائمة لعمال الريف أحد أهم معايير مؤشر الاحتياجات الأساسية غير الملباة التي تم تحديدها (مؤثرة على 86% من الإجمالي). وأكثر المجموعات عرضة للخطر هم المتقاعدون والنساء الريفيات والأطفال من جميع الأعمار. وإن المجتمعات المحلية والتي غالبا ما تتواجد في المناطق الريفية هي أيضا من بين المجموعات الأكثر عرضة للخطر بسبب الفقر.

4 – يوفر الحد من قيمة العملة المحلية مناخا مواتيا للإنتاج الزراعي والريفي. ومن المفترض أن يستمر هذا السيناريو على المدى المتوسط بالنظر إلى الوضع الحالي والوضع المستقبلي الأكثر تفاؤلا للاقتصاد الكلي. وعلى المستوى الوطني، تتحمل عدة مؤسسات – تنسق فيما بينها الأمانة العامة للزراعة والثروة الحيوانية والأسماك والغذاء – مسؤولية تقديم خدمات الدعم التقني والبحث الزراعي وخدمات الصحة النباتية والحيوانية. وكذلك يتم تنظيم الخدمات المالية على المستوى الوطني كما هو الحال مع قوانين العمل. ولكن ليس للحكومة المركزية أية صلاحية قانونية على الأراضي أو المحافظة على الموارد الطبيعية وإدارتها حيث تعتبر قانونيا تحت سلطة الحكومة المحلية. وهناك تضارب في قضايا مركزية مثل تقديم الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية. ويتم تنسيق سياسات التنمية الريفية على المستوى الوطني من قبل هيئة التنمية الريفية. وفي بعض المناطق يتم توجيه السياسات المعنية بالحد من الفقر الريفي نحو تقديم المساعدة المحددة لعمال الريف، بينما يكون التركيز في مناطق أخرى على احتياجات المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة. وعلى المستوى الوطني، تتركز نشاطات البرنامج للإصلاح الزراعي الاجتماعي ومشروع تنمية صغار المزارعين[3] على صغار المزارعين الفقراء والعمالة المؤقتة. أما بالنسبة لقطاع الحيازات الصغيرة، فقد تم تبني استراتيجية تنمية ريفية متعددة المستويات، يضم المستوى الأول صغار المزارعين الذين تتوفر لديهم إمكانيات الإنتاج ولكن ليس لديهم وصول ملائم للأسواق، بينما يضم المستوى الثاني مجتمعات من السكان الأصليين تعيش في ظروف غاية في الصعوبة ولا تتوفر لديهم إلا صلات محدودة مع الأسواق. وهناك العديد من البرامج الحالية التي تعالج حاجات هاتين المجموعتين. وعلى الرغم من هذه الجهود فإن تغطية هذه الحاجات لم تزل جزئية. بالإضافة إلى ذلك فإن المقاطعات تعمل جاهدة من أجل الاستقلالية في عملية تصميم وتنفيذ برامج التنمية الريفية وبرامج الحد من الفقر الريفي. وستتضمن مساهمة الصندوق في عملية خروج الاقتصاد الأرجنتيني من أزمته الدعم المستدام للسياسات الوطنية المعنية بالتنمية الريفية والحد من نسبة الفقر الريفي. وتمثل تجربة الصندوق المميزة في مجال التعامل مع الحكومات المحلية من أجل تنفيذ المشاريع ميزة هامة للمبادرات المستقبلية. وتتوفر الفرص من أجل إعداد وتنفيذ مشاريع أخرى ليس فقط في الشمال، وإنما في مناطق أخرى من القطر. وتتفق الحكومة الأرجنتينية مع الرؤية التي تقول بأن تعزيز التمكين المحلي وتسهيل الوصول إلى الأسواق وتنمية الأسواق المعنية بفقراء الريف تشكل مكونات أساسية في الاستراتيجية المقترحة للأرجنتين.

5 – وترى الحكومة أن الصندوق يمثل عنصرا فعالا في مجال الابتكارات المعنية بالتنمية الريفية وسياسات الحد

[3] وهو أكبر مشروع وطني للحد من الفقر الريفي.

من الفقر الريفي وبالتالي، تدرك الحكومة الحاجة إلى: (i) تعميق دور الصندوق من خلال البناء على مشروع التنمية الريفية في المقاطعات الشمالية الشرقية ومشروع التنمية الريفية في الشمال الغربي، واللذين يشكلان نشاطات جارية وذات صلة وأيضا من خلال المبادرة بمشروع جديد بصفات محددة؛ (ii) تعزيز الأثر التحفيزي لنشاطات الصندوق من خلال تقديم الدعم للتغيير المؤسسي، وحوار السياسات والابتكار والاتصالات وتقوية الصلات مع مبادرات الصندوق الأخرى في أمريكا اللاتينية. وعلى وجه الخصوص، تعتبر تجربة الصندوق مع المجتمعات المحلية في بلدان أخرى في المنطقة ميزة معرفية هامة لابد من مشاركتها مع المشاريع الوطنية؛ (iii) دعم تنمية رأس المال الاجتماعي في المناطق الريفية. ويؤكد الصندوق على دور التحالفات والترتيبات المبتكرة للتعاون المتضمنة منظمات المجتمع المحلي وأصحاب الأعمال الخاصة والمؤسسات العامة. ومن شأن هذا أن يفتح الباب أمام إمكانية الاستثمار في تنمية رأس المال الاجتماعي الريفي المرتبط بقضايا السياسات الجوهرية (وبالتحديد المنشآت الريفية الصغيرة، والوصول إلى الخدمات التقنية والمالية الريفية، وتوليد الدخل من السلاسل المصغرة من أجل القيمة المضافة، واستراتيجيات تحسين قيمة الأراضي التي يمتلكها المزارعين من أجل زيادة فرصهم في الحصول على قروض) المتضمنة في استراتيجية الحكومة للتنمية الريفية؛ (iv) ترويج البرامج الموجهة نحو العمالة الريفية الدائمة على اعتبارها مجال عمل مبتكر فيما يتعلق بالحد من الفقر الريفي. وسيكون الصندوق المشرف الفكري لهذه المبادرات عوضا عن كونه الوكالة الممولة الرئيسية. وتعتبر خبرات الصندوق في مجال ترويج الشركات الريفية الصغيرة كمنشئي طرق (في كولومبيا على سبيل المثال) هامة جدا لهذه السياسة ولمشاريع ذات صلة.

6 – وفي الأرجنتين، ترتبط عملية الحد من الفقر بشكل وثيق مع مجابهة قضية اللامساواة في الدخل وسهولة الوصول إليه. وبالتالي لابد أن يركز الصندوق توجهه على النشاطات التي بإمكانها تشجيع عملية توليد الدخل وتنمية رأس المال الاجتماعي والبشري وأيضا مشاركة الفقراء الريفيين وتمكينهم. ويجب استخدام النشاطات الاقتصادية المستدامة بما في ذلك الزراعة والإنتاج غير الزراعي والعمالة الريفية كخطوة أولى تجاه مجتمع يتسم بمساواة أكبر. ويعتبر تحسين رأس المال الاجتماعي والبشري والمساهمة الفعالة والتمكين لمنظمات الريف عناصر حيوية في مجال الحد من الفقر.

7 – وسيتضمن التوجه الاستراتيجي للصندوق في الأرجنتين لتأسيس الهيكل المؤسسي القادر على تخطيط وتنفيذ ومراقبة البرامج التنموية المعنية بالحد من الفقر والتنمية الريفية. وستمثل المساهمة في تصميم استراتيجيات القضاء على الفقر والتنمية الريفية والبنية التشغيلية المرافقة عناصر جوهرية فيما يتعلق بالنشاطات القطرية للصندوق وبحوار السياسات وبصلات الصندوق الاستراتيجية مع الجهات المانحة الأخرى. وبما أن النساء الريفيات يعتبرن من أفقر الفقراء، سيتم بذل جهود متواصلة ومتتابعة من أجل تعزيز وتكميل الإنجازات المحققة لهن في مجال الحد من الفقر من خلال مشاريع الصندوق. ويحدد الإطار الاستراتيجي الوطني المقترح أربعة توجهات استراتيجية ألا وهي: (i) توليد الدخل؛ (ii) تنمية رأس المال الاجتماعي والبشري؛ (iii) بناء القدرات المحلية؛ (iv) آليات التنسيق مع الحكومات المحلية.

8 – وقد تم تحديد مجموعة من مجالات التركيز التي من شأنها أن تمثل فرصا، حيث تكون خبرة الصندوق ذات أهمية خاصة للأرجنتين كما يلي: (i) **الدعم لمجتمعات السكان الأصليين** من خلال منظمات المعنيين الفعالة وتعزيز

النشاطات الإنتاجية والاجتماعية الموجهة نحو إدماج هذه المجتمعات في السوق والحفاظ على هويتهم الثقافية؛ (ii) **تنمية أسواق خدمية متخصصة غير مالية** من خلال تحفيز عملية تقديم المساندة التقنية (من أجل الإنتاج والتصنيع والتجارة، والعلاقات القانونية، الخ.) بقيام المستفيدين بإبرام عقود مباشرة مع الموردين المحليين وبظروف السوق؛ (iii) **الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والمحافظة على قيمة الموروث البيولوجي والثقافي**. وبإمكان الشبكة العالمية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر – وهي مبادرة تبنتها الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وتضم أكثر من 000 3 منظمة غير حكومية ومحلية – أن توفر مورد قيم في هذا المضمون؛ (iv) **تنمية التجمعات الإقليمية أو الممرات الاقتصادية** بهدف ربط المناطق الريفية والقرى والمدن المتوسطة استنادا على هويات محلية قوية وذلك من أجل خلق توجه متكامل للتنمية الإقليمية كإطار يمكن من خلاله تبني مبادرات التنمية الريفية؛ (v) **تنمية الأسواق من أجل الخدمات المالية الريفية**، وذلك من خلال تقديم خدمات مالية ريفية تستجيب لحاجات الفقراء في الريف، والعملاء الاقتصاديين ذوي التعاملات الصغيرة والمؤسسات المشابهة. وتلك هي المجالات الرئيسية للابتكار حيث يستطيع الصندوق لعب دور هام في تعزيز السياسات الحكومية الحالية والبرامج في القطر.

9 – يتمتع الاستهداف الإقليمي المناسب بأهمية خاصة في مضمون الأزمة السياسية والنقدية الحالية. ولابد من الدراسة الدقيقة للوضع النقدي على المستوى الإقليمي من أجل اتخاذ قرارات مالية صائبة. وسيتم نقل تجربة الصندوق من خلال استثمارات محددة (مشاريع)، والتي سيتم أيضا ردفها بزيارات (دروب تعليمية) لمشاريع أخرى للصندوق في المنطقة. وسيتم البحث عن التجارب ذات الصلة ومواءمتها للظروف الخاصة للقطر. وستقدم هذه النشاطات مدخلات نحو حوار دائم حول السياسات عن التنمية الريفية وأهداف مكافحة الفقر. وسيسلط أيضا هذا الضوء على الأثر التحفيزي لنشاطات الصندوق بينما يوفر المجال لتفعيل القوة الكامنة في التعاون مع الوكالات الممولة الأخرى. وبالنظر إلى حجم الأزمة الاقتصادية الراهنة وأثرها السلبي على الأسر الأكثر فقرا في القطر، أعربت جميع المؤسسات المالية الدولية عن اهتمامها وإرادتها لمساعدة الحكومة. ويجب أن تبحث العمليات المستقبلية للصندوق في القطر عن تمويل داعم و/أو أساليب أخرى للتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية.

10 – لقد أبدت الحكومة استعدادها لتوسيع مداخلاتها إلى خارج المناطق الشمالية ولتغطية مناطق أخرى ذات نسب عالية من الفقر الريفي. وفي هذا المضمار، حدد الصندوق والحكومة برنامج استثماري مقترح – يتضمن مشروع التنمية الريفية ودعم مجتمعات السكان الأصليين في منطقة باتغونيا حيث تبلغ الميزانية التقديرية 22 مليون دولار أمريكي – سيتم تطويره في عام 2004 وتنفيذه في عام 2005.

11 – وأشارت الحكومة بأنها ستعطي أولوية لمنطقة باتغونيا. ويعتمد اختيار هذه المنطقة على ما يلي: (i) تضم باتغونيا أعلى نسبة للفقر الريفي بعد المناطق الشمالية الغربية والشمالية الشرقية اللتين تغطيهما حاليا مشاريع ممولة من قبل الصندوق؛ (ii) حجم المجموعة المستهدفة وإجمالي تكاليف المشروع المعني؛ (iii) الحجم الكبير لمجموعات السكان الأصليين (مابوشس) والذين يعانون من الفقر في هذه المنطقة؛ (iv) مقاطعات باتغونيا (شبوت، نيكيوين، ريونيغرو، سانتا كروز وتيرا دل فيوغو) تتمتع بظروف نقدية جيدة، من المفترض أن تضمن مخصصات مالية كافية وتنفيذ سريع للمشاريع؛ (v) عبرت السلطات المحلية عن رغبتها في المشاركة في المشروع المقترح؛ (vi) هناك عدة مبادرات جارية في المنطقة يتم تمويلها من قبل مؤسسات مالية دولية أخرى (مثل مرفق البيئة العالمي الذي يمول

مشروع تقدر ميزانيته بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى مشروع جديد يتم تمويله من قبل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في منطقة ريو نيغرو تقدر ميزانيته بمبلغ 86 مليون دولار أمريكي)، حيث يمكن تنسيق نشاطات هذه المبادرات مع مشروع الصندوق المقترح.

جمهورية الأرجنتين
وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – المقدمة

1 – للصندوق تاريخ طويل في العمل في الأرجنتين. تلقى الصندوق أول طلب لصياغة مشروع تنمية ريفية في المقاطعات الشمالية في القطر في عام 1983، وتمخض هذا الطلب عن قيام الصندوق بأول نشاطاته في الأرجنتين: القرض AR-225 بقيمة 8.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، تمت الموافقة عليه في 1988 لتمويل برنامج الائتمان والدعم التقني لصغار المنتجين في شمال شرق الأرجنتين بتمويل مساعد من مصرف التنمية للدول الأمريكية. وفي عام 1993 قام الصندوق بإعداد مشروع تنمية صغار المزارعين ودعوة البنك الدولي لتقديم التمويل المساعد. وقد تم تبني غالبية مفاهيم وعناصر هذا الاقتراح في عام 1995 من أجل تصميم وتنفيذ البرنامج الاجتماعي الزراعي الممول بشكل كامل من موارد محلية وما زال قيد التنفيذ. في عام 1997، ومن أجل دعم البرنامج الاجتماعي الزراعي قام البنك الدولي بتمويل البرنامج الوطني لمبادرات التنمية الريفية. بينما وافق الصندوق على القرض (1996) AR-417 بقيمة تبلغ 11.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتمويل مشروع التنمية الريفية في المقاطعات الشمالية الشرقية الذي ما زال قيد التنفيذ. وفي سبتمبر/أيلول 1999، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على مشروع ثالث (قرض AR-514 بقيمة تبلغ 12.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) ألا وهو مشروع التنمية الريفية في الشمال الغربي.

2 – تم إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه من مارس/آذار إلى أبريل/نيسان 2003 وتم استكمالها في أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام من أجل إدخال وجهات نظر الحكومة الجديدة التي استلمت زمام الحكم في مايو/أيار 2003. وتستند على الاتفاقات التي توصل إليها وزير الزراعة والثروة الحيوانية والأسماك والغذاء الأرجنتيني مع مدير قسم أمريكا اللاتينية والكاريبي في الصندوق خلال زيارته إلى القطر في نوفمبر/تشرين الثاني 2002، حيث اتفق كلا الطرفين على تنظيم بعثة استراتيجية من أجل تحديد اقتراحات للمشاريع ومجالات التركيز لعمل الصندوق المستقبلي[1] ولقد توفرت الفرصة لإعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية بالتعاون الوثيق مع الحكومة.

ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر

3 – تقع الأرجنتين في القسم الجنوبي من القارة الأمريكية بين خطي العرض 22 و25 جنوبا وخطي الطول 54 و67 غربا. وتبلغ مساحتها 2.7 مليون كيلومتر مربع بما في ذلك أجزاء من القطب الجنوبي وجزر في المحيط الأطلسي. وتؤثر الرطوبة على ثلث مساحة البلاد: 10% غابات جبلية شبه استوائية و20% مكونة من مناطق سهلية رطبة أو ما يطلق عليه بامباس. بينما تشكل المناطق الجافة وشبه الجافة التي تعاني من فترات طويلة من الجفاف ثلثي

[1] قامت بعثة للصندوق بزيارة القطر في مارس/آذار 2003. تبعتها بعثة مصغرة في أكتوبر/تشرين الأول 2003، لسماع آراء الحكومة التي تسلمت مهامها في مايو/أيار من نفس السنة. تم عقد الاجتماعات مع السلطات الحكومية والمنظمات في المناطق/المقاطعات المعنية.

الأراضي. وينقسم القطر إلى 23 مقاطعة وله عاصمة واحدة مستقلة. وتماشيا مع الدستور السياسي تعتبر المقاطعات جزء من الجمهورية الفيدرالية. وتضم الحكومة الوطنية وكل من الحكومات المحلية ثلاثة أقسام رئيسية: التنفيذي، والتشريعي، والقضائي. ويبلغ عدد السكان 36.2 مليون نسمة (تعداد 2001). ويبلغ النمو السكاني 1.4% سنويا. ويشكل سكان المدن 89% من عدد السكان العام (2001).

4 – تتعافى الأرجنتين حاليا من أزمة اقتصادية ومالية انفجرت في نهاية عام 2001. وبعد حوالي أربع سنوات من ركود في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة بطالة بلغت 20%، مر القطر بأزمة كبيرة في قطاع المصارف (سحب حوالي 30 مليار دولار أمريكي في الأشهر الستة الأخيرة من عام 2001) أدت إلى فرض قيود شديدة على الحسابات الجارية وحسابات التوفير. وهذا بدوره أدى إلى حدوث أزمة اجتماعية وسياسية كبيرة أدت إلى استقالة الرئيس والحد من قيمة العملة الوطنية التي وصلت إلى حوالي 300% في نهاية الربع الأول من عام 2002. ويعتبر الدين الحكومي، على شكل سندات تقدر بـــ 90 مليار دولار أمريكي، في حالة عدم سداد منذ بداية عام 2002.

5 – عانى الاقتصاد الأرجنتيني، الذي كان يوما ما الأغنى والأكثر تنوعا في أمريكا اللاتينية، من أزمة حادة تشبه تلك التي مرت بها الاقتصاديات الآسيوية في أواخر التسعينات. فلقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15% في عام 2002. ولقد أثر الفقر على 50% من السكان خلال الفصل الأخير من السنة ذاتها. وهناك حالات عديدة من سوء التغذية لدى الأطفال وحتى أن هناك توثيق لبعض حالات مجاعة. ولقد أصيبت النشاطات الاقتصادية بشبه شلل خلال الأشهر الأولى من عام 2002 وكادت جميع المعاملات المصرفية أن تتوقف.

6 – وفي مايو/أيار 2003، استلمت حكومة جديدة زمام السلطة. وتوصلت هذه الحكومة إلى اتفاق لثلاث سنوات مع صندوق النقد الدولي في سبتمبر/أيلول من العام نفسه. وقد فتحت الاتفاقية الطريق أمام إعادة الحوار فيما يتعلق بالديون الخارجية (أولا، مع المؤسسات المالية الدولية وفيما بعد مع الجهات الدائنة الخاصة)، وإعادة الحوار حول العقود والتعرفة مع المؤسسات العامة الخدمية المخصصة وإعادة هيكلة القطاع المصرفي. ولقد تنامى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.5% منذ يوليو/تموز 2002، وهناك عدة مؤشرات تشير إلى تعافي اقتصادي صلب. ولكن لابد من الفائض النقدي لعام 2004 من أن يصل إلى ما يعادل نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي كما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي. وما تزال نسبة البطالة مرتفعة حيث تبلغ 17%، ويعيش حوالي نصف السكان تحت خط الفقر، وهناك مؤشرات لظهور اضطرابات اجتماعية.

باء – القطاع الزراعي والتنمية الريفية

7 – شكل القطاع الزراعي 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001 (مقارنة بنسبة 5.5% في عام 1993).[2] تمثل المحاصيل حوالي 60% من القيمة المضافة للقطاع. بينما تمثل الثروة الحيوانية 38% وما تبقى ينقسم بين الأسماك والغابات. وحوالي 53% من إجمالي الصادرات هي من المنتجات الزراعية والصناعات الزراعية. ووفر القطاع أيضا 10–13% من قوة العمل الوطنية. وأهم المحاصيل هي الصويا والقمح والذرة ودوار الشمس والأرز والسكر والفواكه.

[2] تعكس حصة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في التسعينات زيادة قيمة العملة الوطنية.

يبلغ عدد رؤوس الثروة الحيوانية من الأبقار حوالي 47 مليون رأس، يتبعها 12.5 مليون رأس من الخراف وأربعة ملايين رأس من الأغنام. ويتم زراعة حوالي 32 مليون هكتار بالحبوب وبذور الزيت وهي تنتج أكثر بقليل من 70 مليون طن (2002). يتركز الإنتاج الزراعي جغرافيا في الأرجنتين في منطقة البامباس حيث يتم توليد حوالي 80% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للقطاع. تمتلك هذه المنطقة 87% من إجمالي المنطقة الصالحة للزراعة في القطر ويتوفر فيها المناخ المثالي للزراعة وتربية الحيوانات. ولكن يشكل سكان الريف في البامباس 32% فقط من إجمالي سكان الريف في الأرجنتين.

8 - يوجد 000 318 وحدة إنتاج زراعية[3] (000 423 في إحصاء عام 1988) تغطي 171 مليون هكتار (30.7 مليون هكتار من المحاصيل، و85 مليون هكتار من المراعي الطبيعية وما تبقى يتضمن غابات طبيعية وأراضي غير مستخدمة). تبلغ مساحة نصف المزارع أقل من 50 هكتار وتغطي فقط 8.5 % من مجموع الأراضي الزراعية (1988) ولكن المعلومات الأولية من الإحصاء الزراعي لعام 2002 تشير إلى أن هذا التوزع للمزارع قد انخفض. وبالنظر إلى تنوع مناطق البيئات الزراعية والاختلافات في إنتاجية الأرض المنتظمة مع هذه البيئات نجد أن حجم الحيازة عبر القطر ليست معيارا كافيا للثروة. فمثلا 000 1 هكتار في التُندرة الباردة والجافة الواقعة في منطقة باتغونيا تنتج دخلا أقل من 10 هكتارات من الفاكهة في حقول كيو المروية أو 60 هكتارا من مزرعة منتجة للألبان في منطقة بامباس. وتقع معظم الحيازات الصغيرة في المنطقة الشمالية. وليس لما يقارب 000 40 مزرعة سندات ملكية نظامية.

9 - يقدر عدد الأسر الريفية بمليون أسرة. ووفقا لمعلومات 1991، هناك 000 230 أسرة ريفية يترأسها مزارعون، و000 240 أسرة يترأسها عمال زراعيون، و000 570 أسرة يترأسها معدمون، وتضم هذه المجموعة المتقاعدين (ما يقارب 18% من المجموع الكلي). وتعيش حوالي 000 500 أسرة في مزارع بينما يعيش الباقي في مدن صغيرة لا يتجاوز عدد السكان فيها 000 2 نسمة.

10 - وقد أعاق الحد من قيمة الريال البرازيلي في عام 1999 وارتفاع أسعار الفائدة منذ عام 2000 الإنتاج الزراعي خلال السنوات الأربع الماضية. ووقع العديد من المزارعين في الدين، وأصبحت ربحية العديد من المزارع سلبية وتم تسجيل عدد من أزمات الإنتاج: أي إنتاج الألبان، والأصواف، والقطن، الخ. وبعد الأزمة العامة في عام 2001، وفر الحد من قيمة البيزو الأرجنتيني حوافز قوية للإنتاج الزراعي. نتيجة لذلك، وعلى الرغم من العوائق العديدة الناتجة عن الأزمة المالية، استطاع القطاع أن يبادر بعملية تعافي حيوية وزيادة ملحوظة في المساحة المزروعة (بشكل عام بالصويا). وحقق محصول عام 2003/2002 رقما قياسيا حيث بلغ أكثر من 70 مليون طن من الحبوب وبذور الزيت.

11 - تم إلغاء الضرائب على التصدير في بداية التسعينات. وفي عام 2002، فرضت الحكومة ضرائب على تصدير المنتجات الزراعية. تمثل هذه الضرائب وسطيا 20% من قيمة الصادرات. ولقد جابه المزارعون هذا القرار ولكن من المعروف أنه على الرغم من هذه الضرائب تم استعادة جزء كبير من الربحية. وتم توجيه معظم الدخل النقدي الناتج نحو تمويل برامج التعويضات الاجتماعية. وتشير التنبؤات للسنوات الخمس القادمة إلى احتمالات جيدة للزراعة في الأرجنتين. وبالإضافة إلى الحوافز التي نتجت عن الحد من قيمة البيزو، من المتوقع أن تختفي الضرائب على

[3] معلومات أولوية من الإحصاء الزراعي 2002.

الصادرات مع الزمن. وكذلك فإن الأسواق الدولية لمنتجات الأرجنتين الزراعية الأساسية ستحافظ على أسعار مقبولة (خاصة لبذور الزيت، والزيوت النباتية، والفاكهة، والنبيذ والسمك).

12 - عدلت الإصلاحات الهيكلية المطبقة خلال التسعينات المؤسسات الحكومية المتعلقة بتجارة الحبوب واللحوم وألغتها. ولكن لم يكن لهذه الإصلاحات أثر سلبي على المعهد الوطني للتقنيات الزراعية أو مؤسسة خدمات الصحة النباتية والحيوانية الوطنية أو على البنك الوطني *(Banco de la Nacion Argentina)* الذي يعتبر المصدر الرئيسي للائتمان الزراعي في القطر. وبالتالي وخلال السنوات القليلة الماضية، تم تأسيس عدد من البرامج والمشاريع ضمن إطار الأمانة العامة للزراعة والثروة الحيوانية، والأسماك والغذاء بهدف زيادة خدمات الدعم للمزارعين في المقاطعات وتقديم المساعدة الخاصة لقطاع الحيازات الصغيرة وفقراء الريف.

جيم – الفقر الريفي

13 - نتيجة للأزمة الاقتصادية ارتفع تفشي الفقر من 37% في عام 2001 إلى أعلى مستوى بلغ 58% في نهاية عام 2002. وتضاعف عدد السكان الذين يعيشون دون خط الفقر المدقع، وازداد سوء توزيع الدخل مما يشير إلى أن الشريحة الأفقر من السكان قد عانت أكثر من غير الفقراء. ويعود سبب الارتفاع الحاد في الفقر بشكل كبير إلى البطالة وارتفاع أسعار الغذاء (يمثل الغذاء الجزء الأساسي من إنفاق الفقراء). وتظهر المعلومات الأخيرة المتوفرة[4] أن 58% من إجمالي السكان يحصلون على دخل أدنى من خط دخل الفقر في يونيو/حزيران 2003، بينما حوالي 25% كانوا يعيشون بظروف فقر مدقع. ولقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد بشكل حاد من 210 8 دولارات أمريكية في عام 1998 إلى ما يقدر بـ 695 2 دولارا أمريكيا في عام 2002.[5]

14 - ويقاس الفقر باستخدام خط الفقر للحكومة الأرجنتينية الذي يتم حسابه من خلال مسح دخل وإنفاق الأسر الدائم الذي يجرى مرتين في العام ويغطي 000 30 أسرة في المدن، أي 70% من السكان في المدن. وبالتالي، تتجاهل هذه المسوحات سكان المراكز الحضرية الصغيرة وكامل سكان الريف الذين عادة ما يكون لديهم معدل فقر أعلى. وأظهر مسح محدود أجراه البنك الدولي لعينة قدرها 800 2 أسرة في عام 2002 أن معدل الفقر يبلغ 53% في المناطق الحضرية و73% في المناطق الريفية.[6] وتشير هذه الأرقام إلى أن حوالي 19.2 مليون من السكان هم من الفقراء. ففي المدن يبلغ عدد الفقراء 17.1 مليون بينما يبلغ عدد الفقراء في الريف 2.8 مليون (أو تقريبا 0.7 مليون أسرة). ويؤثر الفقر المدقع على حوالي 7.4 مليون من سكان المدن و1.6 مليون في المناطق الريفية.

15 - ويعيش جزء كبير من فقراء الريف في المقاطعات الشمالية من القطر، ولكن هناك مناطق أيضا، في الشمال حيث يكون الفقر الريفي ملحوظا. إن حوالي 51% من سكان الريف في المنطقة الشمالية الغربية هم من الفقراء بينما يعيش 48% من مجموع سكان الريف في المنطقة الشمالية الشرقية في فقر (بتطبيق مؤشر الاحتياجات الأساسية غير

[4] البنك الدولي. الأزمات والفقر 2003: تقييم للفقر. يوليو/تموز 2003. تقرير رقم 26127-AR

[5] البنك الدولي. الأزمات والفقر 2003: تقييم للفقر. يوليو/تموز 2003. تقرير رقم 26127-AR

[6] البنك الدولي. الأزمات والفقر 2003: تقييم للفقر. الجزء الثاني. ورقة الخلفية 1. يوليو/تموز 2003. تقرير رقم 26127-AR

الملباة). وتتبعها منطقة باتغونيا بمعدل فقر ريفي يبلغ 32%.

16 - وتعتبر اللامساواة في الدخل، وانخفاض الأجور والدخل، وعدم تطبيق قوانين العمالة في الريف، والبطالة، وعدم الوصول إلى الموارد المنتجة والخدمات من أهم أسباب الفقر في القطر. إن عدم توفر المرافق المنزلية الملائمة للعمال في الريف من أهم الاحتياجات الأساسية غير الملباة (86% من مجموع الأسر الريفية في مؤشر الاحتياجات غير الملباة). وتستمر هذه المشكلة على الرغم من وجود القوانين التي تجبر أصحاب العمل الزراعيين على توفير مرافق مناسبة لعمالهم. ويؤثر الفقر بشكل جدي على الرفاه الإنساني في المناطق الريفية. يوجد سوء تغذية لدى الأطفال ويقل معدل الحضور في المدارس في المناطق الريفية عن المعدل الوطني. بالإضافة إلى أن العديد من الأسر في الريف ما زالت تفتقر إلى عدد من الخدمات الأساسية.

17 - تعاني المجموعات الأكثر عرضة للخطر في المناطق الريفية بشكل خاص من ظروف فقر شديدة الصعوبة. وتمثل النساء والأطفال في الريف من جميع الأعمار المجموعات الأكثر عرضة للخطر. وتعتبر المجتمعات من السكان الأصليين الذين غالبا ما يعيشون في المناطق الريفية أيضا من بين الأشد تأثرا بالفقر.

18 - **قضايا التمايز بين الجنسين والمرأة الريفية**. وفقا للمعلومات المتوفرة، تترأس النساء ما يقارب 90 ألف أسرة من بينها 69 ألف أسرة تترأسها نساء عاطلات عن العمل أو ليس لهن أي نشاط اقتصادي. ويعد هذا مؤشر للفقر المدقع وذلك لأن معظم هؤلاء النساء ليس لهن أي دخل دائم. إن نسبة الفقر ضمن هذه المجموعة الريفية (التي تم قياسها من خلال منهج مؤشر الاحتياجات الأساسية غير الملباة) هي أعلى من المتوسط. وحوالي 48% من الأسر الريفية التي تترأسها نساء هي أسر فقيرة.

دال- صعوبات وفرص الحد من الفقر الريفي

19 - تتمتع سياسات التنمية الريفية بصفة وطنية وإقليمية. فعلى البعد الوطني، هناك عدة مؤسسات مسؤولة عن تقديم خدمات الدعم التقني والبحث الزراعي وخدمات الصحة النباتية والحيوانية. وتتم معالجة الخدمات المالية وقوانين العمالة ضمن الإطار الوطني. ولكن ليس للحكومة المركزية أية صلاحية قانونية على الأراضي أو المحافظة على الموارد الطبيعية وإدارتها حيث تعتبر قانونيا تحت سلطة الحكومة المحلية. وهناك تضارب في قضايا مركزية مثل تقديم الخدمات الاجتماعية وإيجاد البنية الأساسية.

20 - يتألف سكان الريف وفقراء الريف في الأرجنتين بشكل أساسي من العمال (32%) والمعدمين (25%) الذين لديهم عمل مؤقت أو أنهم عاطلون عن العمل أو متقاعدون. أما فيما يتعلق بقطاع أصحاب الحيازات الصغيرة، فهو يمثل 23% من مجموع الأسر الريفية ويختلف هذا السيناريو حسب الإقليم والمنطقة. يعمل المعدمون بشكل أساسي كعمال زراعيين مؤقتين، وتقدم عدة مشاريع جارية (من ضمنها مشروع التنمية الريفية في المقاطعات الشمالية الشرقية ومشروع التنمية الريفية في المقاطعات الشمالية الغربية) الدعم من أجل تأسيس وتنمية مؤسسات صغيرة ريفية كأسلوب لمساعدة تلك المجموعة من أجل زيادة وتنويع مصادر دخلها. ولكن عدم توفر الإدارة الملائمة على المستوى الوطني والإقليمي قد أدى إلى إعاقة فعالية هذه البرامج. كما أن غياب التمكين الفعال ومشاركة المستهدفين الأساسيين يعتبر أحد الأسباب المساهمة في عدم نجاح هذه البرامج.

21 – أما بالنسبة لقطاع الحيازات الصغيرة، فلقد تم تبني استراتيجية تنمية ريفية متعددة المستويات. كما تم تحديد مستويين رئيسيين. يضم المستوى الأول والأكبر **صغار المزارعين الذين تتوفر لديهم إمكانيات الإنتاج والإنتاجية ولكن ليس لديهم صلات ملائمة مع أسواق البضائع والخدمات مما يعيق تنمية نشاطاتهم الزراعية**، ويبقي **دخلهم دون خط الفقر المدقع**. بينما يضم المستوى الثاني مجتمعات من **السكان الأصليين** تعيش في ظروف في غاية الصعوبة ولا تتوفر لديهم إلا صلات محدودة مع الأسواق وبشكل عام فإن دخلهم يضعهم تحت خط الفقر المدقع.

22 – وتتم مساعدة المستوى الأول من خلال سياسات التنمية الريفية التي تهدف إلى تحديث ظروف الإنتاج وتقوية المنظمات والصلات مع الأسواق وإدماجهم في سوق الخدمات (أي الأسواق التقنية والمالية). أما الهدف السياساتي لهذه المجموعة فهو القضاء على الفقر وتحفيز التنافسية. يقع المستوى الثاني تحت تأثير سياسات الحد من الفقر الريفي. والهدف السياساتي لهذا المستوى هو رفع دخولهم على أساس مستدام فوق خط الفقر الخطير. وقد تم تصميم هذه السياسات على اعتبارها سياسات تعويض اجتماعية لدعم هذه المجموعات لفترة انتقالية حتى تتمكن التغيرات الهيكلية (التدريب، الهجرة، الوصول إلى الأرض في مواقع أخرى، الخ) من تغيير ظروف معيشتهم.

23 – **وتتضمن الاستراتيجية تنفيذ برامج ومشاريع تربط الاستثمارات والمساعدة التقنية بالتدريب الضروري.** وتستند الاستراتيجية على القدرة التشاركية للمنتجين الصغار على تحقيق زيادات ملحوظة في دخلهم وفي تطورهم العملي.

24 – كان لتقليص دور القطاع العام في الاقتصاد أثر على المستويين الوطني والإقليمي. وهناك إجماع عام الآن على ضرورة قيام برامج التنمية الريفية بإدخال آليات مستدامة ومشاركة متزايدة للقطاع الخاص. وبالتالي، يتم تصميم جميع البرامج والمشاريع بحيث تتضمن الخصائص التالية: (i) منح العقود الخارجية؛ (ii) التشاركية؛ (iii) مشاركة المستفيدين في التكاليف؛ (iv) دعم اللامركزية؛ (v) التنسيق بين القطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومية.

هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

25 – يمثل إعداد وتنفيذ سياسات الحد من الفقر مواضيع متكررة في الأرجنتين. ولقد بدأ هذا التوجه في الثمانينات من القرن الماضي واستمر تحت حكومات مختلفة ولا يزال مستمرا إلى اليوم. ولقد كان الصندوق الوكالة الدولية الأولى التي قدمت الدعم للحكومة الدستورية التي استلمت زمام الحكم في عام 1983. وبعد ذلك وعلى مر عقدين من الزمن قدم مصرف التنمية للبدان الأمريكية والبنك الدولي الدعم للعديد من المشاريع الزراعية ومشاريع التنمية الريفية. وتكمن المفارقة في أنه وعلى الرغم من هذه الجهود تزايد الفقر المرتبط بالدخل مترافقا مع اللامساواة الاجتماعية والاضطراب في المجتمع الريفي.

26 – لقد بذلت الحكومة جهدا كبيرا من أجل المحافظة على وتوسيع النفقات الاجتماعية، وخاصة النفقات التي تركز على الفقراء (شبكات الحماية). وازداد مجموع الإنفاق الاجتماعي كنسبة من الميزانية العامة ولكنه انخفض بما يعادل

32% بمعايير القيمة الحقيقية[7]. ولقد تزايدت الأموال المخصصة للفقراء بنسبة 21% ويعد هذا انجازا هاما بضوء المشاكل المرتبطة بالميزانية التي واجهتها الحكومة أثناء الأزمة. ولكن الإرتفاع الكبير في عدد الأسر الفقيرة يعني أن الإنفاق للفرد الفقير قد انخفض فعليا بنسبة 16%. وكما أشار إليه البنك الدولي[8] فإن الرغبة السياسية للحكومة والجهود المبذولة من أجل التركيز على الفقراء وزيادة المخصصات المرصودة لهم لم تتماشى مع النمو الملحوظ للفقر.

27 – يعمل الاطار المؤسسي الأساسي لسياسات التنمية الريفية على المستويين الوطني والاقليمي. على **المستوى الوطني**، فإن الأمانة العامة للزراعة والثروة الحيوانية والأسماك والغذاء هي الجهة المسؤولة عن تنمية وتطوير سياسات برامج ومشاريع قطاع الزراعة والريف. وتنسق مديرية الاقتصاد الزراعي تنفيذ المشاريع. أما مديرية التنمية الزراعية فهي مسؤولة عن التخطيط وإعداد المشاريع. ويعمل المعهد الوطني للتقنيات الزراعية في جميع المقاطعات. وبالإضافة إلى البحوث الزراعية يقوم المعهد بتنفيذ برنامج إرشاد وطني يساعد المزارع متوسطة الحجم. ويقدم كذلك الدعم لبرنامج اجتماعي تموله وزارة التنمية الاجتماعية. ولقد أدخل المعهد العديد من الآليات المستدامة من أجل تقديم خدمات المساعدة التقنية مثل التعاقد الخارجي ومشاركة المستفيدين بالتكاليف والتنسيق المستدام مع الأنظمة الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك جامعات وطنية في جميع المقاطعات تقريبا وتقدم أقسام الزراعة والطب البيطري فيها البحوث والخدمات الإرشادية على المستوى المحلي. ويعتبر البنك الوطني *(Banco de la Nacion Argentina)* الذي تمتلكه الحكومة المصدر الرئيسي للإئتمان الزراعي في القطر. وعلى **المستوى الإقليمي** هناك وزارات زراعة (أو ما يعادلها) تقوم بتنفيذ سياسات التنمية الريفية. ويقوم المجلس الزراعي الفيدرالي الذي تترأسه الأمانة العامة للزراعة والثروة الحيوانية والأسماك والفقراء ويتكون من 23 وزارة زراعة في المقاطعات.

28 – تدرك الحكومة أن مجموعة سياسات التنمية الريفية التقليدية المطبقة في القطر من خلال البرامج والمشاريع غير كافية للقضاء الفعال على الفقر الريفي. وهناك إجماع متزايد على أن ما هو ضروري هو مزيج من الاستثمار الاجتماعي في السلع والخدمات العامة مع تنفيذ آليات مرنة لتخصيص الأموال للمبادرات التي يقترحها الفقراء في الريف. وستوفر استراتيجية كهذه الدعم لتنمية الأسواق المحلية والاقليمية المعنية. وما زال هذا التوجه الجديد المنفذ ضمن بعض البرامج (مثل البرنامج الزراعي الاجتماعي، والبرنامج الوطني لمبادرات التنمية الريفية، ومشروع التنمية الريفية في المقاطعات الشمالية الغربية وبعض المبادرات الإقليمية) يفتقر إلى استراتيجية واضحة وإجراءات سياساتية وتدفق مستمر من الموارد.

29 – لقد شكلت الحكومة هيئة التنمية الزراعية ضمن الأمانة العامة للزراعة والثروة الحيوانية والأسماك والغذاء. ويترأس هذه الهيئة المشكلة في مارس/آذار 1999، معاون وزير الاقتصاد الزراعي. وتتلخص وظائف اللجنة فيما يلي: (i) تحديد وتنفيذ استراتيجية التنمية الريفية؛ (ii) اقتراح الإجراءات لتحقيق التكامل والكفاءة بين البرامج والمشاريع والمناطق الإنتخابية المختلفة؛ (iii) تسهيل تنسيق برامج الأمانة العامة للزراعة والثروة الحيوانية والأسماك والغذاء مع المقاطعات ومع المنظمات الأخرى التي تتعامل مع المزارعين الصغار؛ (iv) تحليل المبادئ التوجيهية لتنفيذ النشاطات

[7] البنك الدولي. الأزمات والفقر 2003: تقييم للفقر. يوليو/تموز 2003. تقرير رقم 26127–AR

[8] المرجع السابق.

البحثية للتكنولوجيات الملائمة لصغار المزارعين والموافقة عليها؛ (v) تحديد الدراسات للترويج للتنمية الريفية الفعالة؛ (vi) توليد سياسات جديدة واقتراحات عمل؛ (vii) صياغة التوصيات إلى المناطق الحكومية الأخرى فيما يتعلق بسياسات التنمية الريفية.

30 – طلبت الحكومة الدعم من الصندوق من أجل رفع كفاءة عملية إعداد وتنفيذ العديد من السياسات والبرامج المقترحة الجديدة. ولا يتم النظر إلى هذا الدعم بمثابة مساهمات مالية فحسب وإنما أيضا كفرصة للإستفادة من خبرات الصندوق وتوجهاته وأساليبه المبتكرة.

ثالثا – الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في القطر

ألف – الاستراتيجية والعمليات الحالية

31 – شارك الصندوق لمدة حوالي 18 سنة، في صياغة وتنفيذ سياسات التنمية الريفية لمكافحة الفقر الريفي في الأرجنتين. وكان برنامج الإئتمان والدعم التقني لصغار المنتجين في شمال شرق الأرجنتين هو المبادرة الأولى للصندوق. وقد شارك مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بتمويل مكون الإئتمان لهذا المشروع من 1992–1996. وتم استخدام تمويل الصندوق لبناء القدرات المؤسسية، والتدريب، والبحوث، ونقل التكنلوجيا وتوثيق ملكية الأراضي.

32 – وللصندوق حاليا مشروعان قيد التنفيذ في القطر. الأول هو مشروع التنمية الريفية في المقاطعات الشمالية الشرقية والذي يعتبر المرحلة الثانية من المشروع المذكور أعلاه (الفقرة 31)، حيث يغطي أربع مقاطعات في الشمال الشرقي. ولقد عانى هذا المشروع الموافق عليه في 1996 من تنفيذ وإنفاق بطيء جدا. وظهرت غالبية المشاكل عندما فشلت المجالس الإقليمية في الموافقة على القوانين المطلوبة للتفويض بالقرض (اتفاقيات القروض الثانوية). ونتج هذا التأخير عن الصعوبات النقدية المنتشرة في المقاطعات الشمالية خلال أواخر التسعينات.

33 – ويغطي المشروع الثاني، مشروع التنمية الريفية في الشمال الغربي، ثلاث مقاطعات في شمال غرب الأرجنتين. وفي هذه الحالة، يضم تصميم المشاريع مجموعة من الابتكارات والخصائص التي تهدف إلى تشجيع مساهمة المنظمات على المستوى الأساسي وتطوير الأسواق للخدمات التقنية والمالية لفقراء الريف. تمت الموافقة على القرض في عام 1999 ولكن تنفيذ المشروع بدأ فقط على المستوى الإقليمي في 2003، وقعت مقاطعة واحدة (كاتاماركا) اتفاقية القروض. ومرة أخرى ظهرت العوائق بسبب الأزمة النقدية للمقاطعات المعنية والتي ازدادت سوءا خلال السنوات الثلاث الماضية، وبسبب عدم وجود الإدارة الملائمة على المستوى الوطني. وبدأ مشروع كاتاماركا في مارس/آذار 2003.

باء – الدروس المستفادة

34 – الدروس المستفادة الرئيسية فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع التنمية الريفية في الأرجنتين كما يلي:

- اللامركزية منصوص عليها في القانون الأرجنتيني بما أنها جمهورية فيدرالية حيث كل مقاطعة وكل محافظة مستقلة ولها سلطاتها الخاصة المنتخبة من قبل الشعب. ولكن اللامركزية الرسمية لا تضمن الملكية الحقيقية أو

المشاركة الفعالة للجهات المعنية والمستفيدة من البرنامج أو المشروع. وفي حال عدم اتخاذ اجراءات محددة فإن السلطات المحلية تميل نحو تبني توجهات التنمية الريفية من القمة إلى القاعدة والتي تعرض مشاركة المستفيدين والمنظمات على المستوى القاعدي للخطر.

- لا تضمن اللامركزية المالية من خلال اتفاقيات القروض الثانوية مع الحكومات المحلية التنفيذ الملائم والسريع لمشاريع التنمية الريفية والحد من الفقر. ويحتاج الوضع المالي على المستوى الإقليمي إلى تقييم أفضل من أجل تفادي التأخير أو حتى إيقاف تنفيذ المشروع بسبب القيود على الميزانية.

- وفي بعض الحالات ومن أجل بعض النشاطات قد يكون تخصيص موارد إضافية على المستوى الوطني (أي الفيدرالي) أكثر كفاءة لضمان التنفيذ الفعال للمشروع. ويمكن أخذ نجاح تنفيذ البرنامج الزراعي الاجتماعي بين 1995 و1997 كمثال جيد لهذا. ولكن القيود في الميزانية على المستوى الوطني قد أعاقت بشدة استدامة هذا البرنامج كما هو واضح من المستوى المتدني للصرف من قرض البرنامج الوطني لمبادرات التنمية الريفية.

- هناك حاجة لوحدات تنسيق وطنية أقوى من أجل تسهيل تبني سياسات التنمية الريفية على المستوى الإقليمي. وقد أظهرت تجربة البرنامج الزراعي الاجتماعي في الأرجنتين أنه عندما تتوفر آليات المشاركة المحلية الملائمة يستطيع برنامج وطني تحقيق أهداف هامة بسرعة وبكفاءة أعلى من مشاريع عديدة تنفذها سلطات محلية.

- لابد لعملية الاستهداف أن تكون متوافقة مع إجراءات التيقن وآلياته. فعلى سبيل المثال، أدت عملية منح القروض المؤسسية ضمن برنامج الائتمان والدعم لصغار المنتجين في شمال شرق الأرجنتين إلى المستأجرين الذين هم عرضة للأزمات الشديدة إلى معدلات عالية من عدم السداد وبالتالي تحويل مجرى المنح المقدمة لصالح مالكي الأراضي. ومن القضايا المعلقة في العديد من المناطق، تحديد اجراءات سياساتية ملائمة لتحسين السكن والظروف الاجتماعية الأخرى للعمال الريفيين الدائمين (25% من مجموع الفقراء في الريف) الذين يعانون من أعلى نسبة من الفقر بين سكان الريف (نصف هؤلاء العمال من الفقراء).

- لم تساعد تدخلات الصندوق المجتمعات من السكان الأصليين بالقدر الملائم. وتضم النشاطات الجارية مكونات للاستجابة لحاجات هذه المجتمعات ولكن لم يتم تحقيق تقدم حقيقي إلى الآن. ولابد من معالجة عدم توفر الخبراء في كل من وحدة التنسيق الوطنية ووحدات التنفيذ الإقليمية.

- ما زالت أسواق خدمات التقنية الريفية غير مطورة إلى الآن. ويمكن للإصلاحات التي تم إدخالها من خلال مشروع التنمية الريفية في المقاطعات الشمالية الشرقية ومن خلال التنفيذ المستقبلي لمشروع التنمية الريفية في الشمال الغربي أن تختبر المبادرات المقترحة وتوفر أساس أفضل ودروس مستفادة لتوسيع التوجهات الجديدة.

- لم يتحقق إلى الآن التشجيع الفعال للتمكين المحلي ومشاركة المنظمات الشعبية في مشاريع الصندوق في القطر. وقد تمت معالجة هذه القضايا خلال إعادة الصياغة المؤخرة لمشروع التنمية الريفية في المقاطعات الشمالية الشرقية.

- ما تزال الخدمات المالية لفقراء الريف في الأرجنتين غير مطورة. ولم يحقق أي مشروع نتائج ذات معنى في

هذا الخصوص. فالتشريعات العامة للائتمان الصادرة في التسعينات صارمة جدا وغير ملائمة لفقراء الريف. وتحتاج التجارب الإيجابية على المستوى المحلي (أي الاتحادات الائتمانية الممولة من الجهات المانحة الخارجية) إلى تحليل أفضل من أجل إعلام المشاريع المستقبلية في القطر.

رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف – الإطار الاستراتيجي للصندوق والنهج المقترحة

35 – لقد ولدت الأزمة الاقتصادية لعام 2002 وأثرها على سكان الريف تصميم متجدد من قبل الحكومة لمكافحة الفقر الريفي. وضمن إطار عام للتعافي وإعادة التأهيل الاقتصادي، تمنح الحكومة الأولوية لسياسات التنمية الريفية التي ستضمن التوزيع العادل للمكاسب المتوقعة من التعافي الاقتصادي المستقبلي. ويجب أن يضمن السيناريو للاقتصاد الكلي للسنوات الخمس إلى السبع القادمة حوافز قوية للإنتاج والصادرات الزراعية.

36 – يرتبط الفقر الريفي في الأرجنتين بمجموعة من المشاكل الهيكلية وغيرها. وتبحث الحكومة بنشاط عن طرق لتصميم التوجهات المبتكرة التي تستطيع معالجة كل من الوضع الخاص بالعمال الزراعيين وتحسين البرامج الجارية الموجهة نحو صغار المزارعين. وتبحث الحكومة بشكل خاص عن الدعم في صياغة وتنفيذ المشاريع التي تساعد المجتمعات من السكان الأصليين في أجزاء مختلفة من القطر. وتحدد الحكومة أيضا أساليب أفضل لتنفيذ المشاريع القادرة على ضمان التمكين المحلي الفعال ومشاركة أكبر للشرائح المستهدفة[9]. وسيتضمن هذا على الأرجح مزيجا من الاستثمار الاجتماعي في السلع والخدمات العامة مع دعم لتطوير الأسواق المحلية والإقليمية المعنية.

37 – وستتضمن مساهمة الصندوق في تعافي الاقتصاد الأرجنتيني الدعم المستمر للسياسات الوطنية للتنمية الريفية والحد من الفقر الريفي. وسيتحقق هذا من خلال تقديم التوجهات الملائمة، وتقاسم الخبرات ومساعدة الحكومة في تصميم وتبني الآليات الملائمة لسياساتها الوطنية. وتعتبر تجربة الصندوق الفريدة من نوعها في التعامل مع الحكومات الإقليمية في تنفيذ المشاريع ذات أهمية خاصة للمداخلات المستقبلية.

38 – بالإضافة إلى ذلك، سيكون تعزيز التمكين المحلي، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، وتطوير الأسواق المعنية لفقراء الريف بمثابة عناصر أساسية للاستراتيجية القطرية المقترحة. وتشكل هذه المبادئ الإطار الاستراتيجي للصندوق للتنمية والحد من الفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وبالإضافة إلى الالتزام بهذه الخطوط التوجيهية الاستراتيجية سيتم إعطاء أولوية للمناطق الريفية التي تحتوى عدد كبير من صغار المزارعين الفقراء ومن السكان الأصليين.

[9] لقد تم اجراء العديد من الدراسات في السنوات الماضية لفهم أفضل لطبيعة وخصائص الفقراء الريفيين في الأرجنتين. قامت المديرية الوطنية للتنمية الزراعية بإجراء غالبية هذه الدراسات بتمويل من البرنامج الوطني لمبادرات التنمية الريفية. (انظر Murmis, M. "Pobreza Rural" and Craviotti, L. "La focalización en PROINDER"; Baudrón, S. & Gerardi, A. "Los asalariados agropecuarios en la Argentina: Aportes para el conocimiento de su problemática", etc).

39 – وفي الأرجنتين، يرتبط الحد من الفقر الريفي ارتباطا وثيقا بمعالجة قضية اللامساواة في الدخل والوصول إليه. وبالتالي، لابد للصندوق أن يركز على النشاطات التي تستطيع الترويج لتوليد الدخل، وتنمية رأس المال البشري والاجتماعي، ومشاركة الفقراء الريفيين وتمكينهم. ويجب أن تكون النشاطات الاقتصادية المستدامة، بما في ذلك الزراعة والإنتاج غير الزراعي والعمالة الريفية بمثابة الخطوة الأولى نحو مجتمع يتميز بعدالة أكبر. وكذلك فإن تحسين رأس المال البشري والاجتماعي والمشاركة الفعالة للمنظمات الريفية وتمكينها هي أمور أساسية للحد من الفقر.

40 – وكجزء من التوجه الإستراتيجي للصندوق في الأرجنتين، سيأتي الدعم لتأسيس هيكل مؤسسي قادر على التخطيط والتنفيذ ومراقبة برامج الحد من الفقر والتنمية الريفية. ستعزز المساهمة في تصميم استراتيجية القضاء على الفقر والتنمية الريفية والهيكل التشغيلي الموافق نشاطات الصندوق في القطر، بالإضافة إلى حوار السياسات وإقامة الصلات الاستراتيجية مع الجهات المانحة الأخرى. وبما أن المرأة الريفية تعتبر من أفقر الفقراء، سيتم بذل الجهود المستدامة والمستمرة لتعزيز وزيادة تقدم المكاسب الخاصة بالمرأة في مجال القضاء على الفقر التي أنجزتها مشاريع الصندوق. ويحدد الإطار الاستراتيجي القطري المقترح أربعة توجهات استراتيجية موضحة أدناه.

41 – **توليد الدخل**. هناك حاجة للجهود والموارد المستدامة لمعالجة معدلات انخفاض الدخل للفقراء الريفيين في الأرجنتين. وفي هذا المضمون، سيتم الترويج للإنتاج الزراعي وغير الزراعي وفرص العمالة المحلية خارج المزرعة وفي المدن. ولابد من إدخال الابتكارات الزراعية، والمحاصيل ذات الدخل المرتفع البديلة، والتقنيات الحديثة إلى مجموعات المزارعين من أجل تسهيل مشاركتهم في الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية. ستعتمد الخدمات الإنتاجية المقدمة للشركات الزراعية والشركات الريفية الصغيرة على الطلب باستخدام الآليات المنفذة من قبل مشاريع الصندوق. وستقود فرص السوق عملية التخطيط لخدمات الدعم التقني للشركات الزراعية والشركات الريفية الصغيرة التي تفضل التقنيات الإنتاجية لتلك المنتجات التي تتمتع بطلب عال في السوق. وسيكون التدريب لكسب المهارات والتوظيف جزءا أساسيا من الخدمات الريفية المقدمة إلى فقراء الريف بتركيز خاص على الشباب ومجموعات النساء من السكان الأصليين.

42 – **تنمية رأس المال البشري والاجتماعي**. وكنقطة بداية سيطبق الإطار الاستراتيجي للصندوق مجموعة من الأعمال المرتبطة بشكل خاص بتنمية رأس المال البشري بين المجموعات الضعيفة من فقراء الريف. ويتضمن هذا التوجه أربع مجموعات متكاملة من النشاطات: (i) تقوية المنظمات الريفية الشعبية؛ (ii) تقوية المشاركة المنظمة للمنظمات الريفية في برامج الحد من الفقر والتنمية الريفية التي تقوم بها الحكومات الإقليمية والمركزية؛ (iii) تحسين ظروف المعيشة (السكن، والصرف الصحي، والخدمات الأساسية)؛ (iv) تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية وتغذية الأطفال. وسيكون هناك اهتمام خاص بتقوية المنظمات من مجموعات السكان الأصليين والنساء من خلال التدريب القيادي وخدمات الدعم. ويتمثل الهدف النهائي لهذا التوجه في تمكين فقراء الريف ومنظماتهم الشعبية.

43 – **بناء القدرات**. وأحد الأهداف الرئيسية لبرنامج العمل الاجتماعي للحكومة للحد من الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية هو إعادة تنظيم وتقوية القطاع العام. وبالتالي لابد لهذا التوجه أن يركز على بناء إطار فعال وملائم قادر على تحمل أعباء مسؤولية التنمية الزراعية والريفية ضمن برنامج يقوده مبدأ الطلب والتشاركية. وفي الخطوات القادمة من دورة المشروع، يحتاج الصندوق إلى بحث فرص التعاون والمزايا الكامنة لها مع الشركاء متعددي الأطراف

والثنائيين في هذا المجال.

44 - **التفاعل مع الحكومات الإقليمية**. يجب على الصندوق أن يعزز بأسلوب تشاركي طرق تسهيل التواصل مع الحكومات الإقليمية من أجل صياغة برامج الحد من الفقر المحلية/الإقليمية، وتحديد آليات التعاون الداخلية والتنسيق بين الحكومة المركزية والإقليمية. وفي هذا المضمون، يمكن للخبرة المكتسبة من تنفيذ مشاريع الصندوق في البرازيل والمكسيك (وهما حكومتان فيدراليتان) أن توفر دروسا ذات فائدة.

باء - أهم فرص الابتكار ومداخلات المشروع

45 - توفر الأرجنتين مدى متنوع من االفرص لمداخلات الصندوق ولاسيما فيما يتعلق بتعزيز دور الصندوق كعامل نشيط للابتكار في مجال سياسات التنمية الريفية والقضاء على الفقر الريفي. وفي هذا المجال، تضع الحكومة نشاطات الصندوق ضمن الخطوط التوجيهية التالية.

- **دعم تنمية رأس المال الإجتماعي في المناطق الريفية**. يؤكد الصندوق على دور الاتحادات وترتيبات التعاون المبتكرة التي تشرك منظمات المجتمع المحلي وأصحاب العمل الخاص والوكالات العامة. ويفتح هذا المجال أمام احتمال الاستثمار في تنمية رأس المال الاجتماعي الريفي المرتبط بقضايا سياساتية رئيسية يتضمنها استراتيجية الحكومة للتنمية الريفية (ألا وهي المشروعات الريفية الصغيرة، الوصول إلى الخدمات التقنية والمالية الريفية، توليد الدخل من خلال السلاسل الإنتاجية الصغيرة من أجل تحقيق القيمة المضافة، واستراتيجيات تثبت أسعار أراضي الوقف.

- **توجهات الشراكة**. مما يتطلب الترويج للبرامج الموجهة نحو العمال الريفيين الدائمين كمجال مبتكر للقضاء على الفقر الريفي. وسيكون الصندوق بمثابة راعي فكري لهذه المبادرات بدلا من كونه الوكالة المانحة الرئيسية. وبينما تقوم الحكومة بتحديد السياسات لتحسين السكن الريفي (حوالي 50% من العمال الدائمين يعيشون في ظروف غير ملائمة) بدعم من اتحادات العمال الريفيين ويشكل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية المصدر الرئيسي لتمويل هذا النوع من البرامج (على سبيل المثال تقديم التمويل لأصحاب العمل لتحسين سكن العمال الريفيين). وأخيرا، تعتبر خبرة الصندوق كمروج للمشروعات الريفية الصغيرة لبناء الطرقات الريفية (على سبيل المثال في كولومبيا) *في* غاية الأهمية لهذا البرنامج وللمشاريع ذات الصلة أيضا.

- تعزيز الأثر المحفز لتوجهات الصندوق من خلال تقديم الدعم للتغيير المؤسسي، وحوار السياسات، والابتكار والتواصل، وتقوية الصلات مع مبادرات الصندوق الأخرى في أمريكا اللاتينية. وتعتبر خبرة الصندوق مع مجتمعات السكان الأصليين في دول أخرى من المنطقة ذات أهمية معرفية خاصة بالإمكان تشاطرها مع المشاريع الوطنية.

- تعميق مداخلات الصندوق، من خلال البناء على مشروعي التنمية الريفية في المقاطعات الشمالية الشرقية والتنمية الريفية في الشمال الغربي الجاريين والخبرات ذات الصلة والنتائج، والمبادرة بمشروع جديد بخصائص محددة (انظر أدناه).

46 - وستنتقل خبرة الصندوق من خلال الاستثمارات المحددة (مشاريع)، التي يتم دعمها بزيارات (طرق إيصال تعليمية) إلى مشاريع أخرى للصندوق في المنطقة. وسيتم البحث عن الخبرات ذات الصلة ومواءمتها للظروف المحددة للقطر. وستوفر هذه النشاطات المدخلات لحوار سياسات دائم حول التنمية الريفية، وأهداف مكافحة الفقر، والأولويات السياساتية، وإلقاء الضوء على الأثر المحفز لنشاطات الصندوق والسماح في الوقت ذاته بالتعاون الكامن مع الوكالات الممولة الأخرى.

جيم - إمكانات الوصول إلى المستفيدين والشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

47 - يعتبر ادخال المنظمات غير الحكومية على اعتبارها جهات مستفيدة دائمة ووكالات تنفيذية مساعدة لمكونات ونشاطات مختلفة للمشاريع عملا مبتكرا في تنفيذ تدخلات الصندوق الجارية في القطر (مشروع التنمية الريفية في المقاطعات الشمالية الشرقية ومشروع التنمية الريفية في الشمال الغربي) وكذلك بالنسبة إلى البرنامج الوطني لمبادرات التنمية الريفية. ومن المفترض أن يستمر هذا التطبيق وتوافق الحكومة على دعم نشاطات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي لهذا الغرض. وفي هذا المضمون، يمكن أن تكون الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر في غاية الفائدة لنشاطات مستقبلية في الأرجنتين. وتضم مبادرة الآلية العالمية أكثر من 000 3 منظمة غير حكومية وهيئة شعبية. وتمثل مصدرا هاما عند تحديد سياسات التنمية الريفية والقضاء على الفقر في الريف. وقد يكون البناء على هذه الشبكة وتجميع جهود المناطق الحكومية المختلفة بمثابة خطوط توجيهية استراتيجية هامة.

48 - لابد من إشراك القطاع الخاص في سياسات التنمية الريفية بنشاط أكبر. يوفر توجه سلسلة القيمة للتخطيط الذي تبنته الحكومة إطاراً ملائماً للمبادرات التي تناقش فيها الشركات الصناعية الخاصة وأهداف الإنتاج على المدى المتوسط والأهداف الاقتصادية مع صغار المزارعين المنظمين. وبالتالي، لابد من محاولة الترويج للزراعة التعاقدية وآليات التسويق التي قد تشجع الترابط بين الإنتاج الزراعي وغير الزراعي لصغار المزارعين وشركات التغليف والتجارة. وبالإضافة إلى ذلك، لابد من العمل على تحقيق التحالفات مع الشركات الخاصة من القطاعات الإنتاجية الأخرى (أي إنتاج النفط). وسيفتح هذا أسواق التوريد أمام المنتجات الزراعية المحلية لمخيمات النفط والعمال، والتي يمكن أن تدعم برامج التنمية الاقتصادية المحلية في بعض المقاطعات (باتغونيا على سبيل المثال).

دال - فرص الارتباط مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى

49 - تبلغ في الوقت الحاضر قيمة الحافظة الممولة خارجيا حوالي 000 12 مليون دولار أمريكي. وتضم هذه الحافظة 102 مشروعا (قرضاً). ويعتبر مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أكبر ممول لمجموعة من 61 مشروعا قيد التنفيذ وبرنامج إقراض قيمته حوالي 700 7 مليون دولار أمريكي. ويضم هذا البرنامج 27 قرضاً استثمارياً بقيمة حوالي 900 3 مليون دولار أمريكي، وتبلغ قيمة القروض القطاعية حوالي 300 3 مليون دولار أمريكي وهناك 8 قروض للقطاع الخاص يبلغ مجموعها حوالي 500 مليون دولار أمريكي. وذهب الجزء الأكبر من هذا التمويل إلى تحديث الدولة (برنامج الإصلاح المالي، الإصلاحات الإقليمية) وبرامج الحد من الفقر في المدن ورفع مستوى المعيشة (من خلال التنمية الحضرية والحماية والإدارة الإجتماعية). وفي القطاع الزراعي، يشارك مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في تمويل الدعم للخدمات الزراعية الإقليمية مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يعتبر بدوره ثاني أكبر ممول

بمجموع 41 مشروعا تبلغ قيمتها 300 4 مليون دولار أمريكي. ويمول البنك الدولي للإنشاء والتعمير البرنامج الوطني لمبادرات التنمية الريفية الذي يعتبر أكبر برنامج للتنمية الريفية والقضاء على الفقر في القطر. ويأتي الصندوق بالمرتبة الثالثة من حيث التمويل بمشروعين اثنين.

50 - وبالنظر إلى حجم الأزمة الاقتصادية الحالية وأثرها السلبي على أفقر الأسر، عبرت جميع المؤسسات المالية الدولية عن اهتمامهما ورغبتهما في مساعدة الحكومة من خلال دعم المشاريع التي تستهدف المجموعات الاجتماعية الأضعف. يجب أن تبحث عمليات الصندوق المستقبلية في القطر عن التمويل المساعد و/أو أشكال أخرى من التعاون مع المؤسسات المالية الدولية ومع الجهات المانحة الثنائية الأخرى. وبشكل خاص يعتبر مصرف التنمية للبلدان الأمريكية شريكا ملائما لنشاطات الصندوق ضمن الاتفاقية الموقعة مع هذه المؤسسة والحكومة الإيطالية في مارس/آذار 2003. وبالإضافة إلى ذلك، تجري المفاوضات للحصول على منحة من مرفق البيئة العالمي (تكلفة المشروع 20 مليون دولار أمريكي) لمكافحة التصحر في باتغونيا ومن شأن هذا المشروع أن يستكمل مشاريع التنمية الريفية الأخرى في المنطقة.

هاء - مجالات حوار السياسات

51 - يجب أن لا يكون حوار السياسات بين الصندوق والحكومة محصورا فقط بالأمانة العامة للزراعة والثروة الحيوانية والأسماك والغذاء. تتطلب سياسات التنمية الريفية والقضاء على الفقر مشاركة القطاعات الأخرى للحكومة الوطنية والحكومة الإقليمية والسلطات المحلية أيضا. أولا، يجب المحافظة على حوار دائم حول السياسات مع وزارة الاقتصاد والأمانة العامة للسياسات الاقتصادية المسؤولة عن تصميم كل من الخطة الاستثمارية العامة الوطنية والموافقة عليها ومتابعة البرامج والمشاريع الممولة من الخارج. ثانيا، يجب معالجة قضايا لاستقطاب التأييد مع الأمانة الدنيا للموازنة المسؤولة عن صياغة الموازنة الوطنية بما فيها الأهداف المتعلقة بالقروض المدعومة للمقاطعات والمناطق الانتخابية الأخرى. ثالثا، لابد من العمل على إيجاد تنسيق أكثر مع كل من وزارة التنمية الاجتماعية والأمانة العامة للموارد الطبيعية والتنمية المستدامة من أجل تحديد مجالات العمل المشتركة وتفادي الازدواجية في العمل. وأخيرا، لابد من العمل على تنسيق سياسات التنمية الريفية مع المقاطعات بأسلوب متكامل من خلال تأسيس لجان للتنمية الريفية ضمن المجالس الفيدرالية للزراعة والتنمية الاجتماعية والمحافظة على الموارد الطبيعية القائمة.

52 - تم تحديد المجالات الرئيسية التالية لحوار السياسات:

- **التنمية المُشركة للمناطق الريفية.** لأسباب تاريخية، تعتبر المناطق الريفية في الأرجنتين التي يقطنها سكان أصليون، الأقل تنمية في القطر وتحتوي على أكبر تركيز للفقراء في الريف ولاسيما الأشد فقرا. ووفقا لاقتراح الحكومة للتنمية الاجتماعية لابد لحوار السياسات أن يعالج قضايا التعددية الثقافية نظرا للتهميش الذي يميز مجتمعات السكان الأصليين فيما يتعلق بالمجتمع الأرجنتيني. والمجالات الأخرى التي لابد من معالجتها هي **التوظيف، وقضايا التمايز بين الجنسين، والمجموعات الضعيفة، والزراعة، والبيئة**، بالإشارة الخاصة مرة أخرى إلى الخصائص الثقافية للسكان الأصليين. ويجب أن يكون موظفو الصندوق ومستشاروه من بين الممثلين المؤسسين

المشاركين في حوار التنمية الريفية.

- **تحديد السياسات الملائمة لمساعدة سكان الريف المتأثرين بالفقر**. إن حجم المشكلة يستدعي القيام بدراسات معمقة من أجل التحديد الكامل للخصائص الرئيسية وأسباب الفقر الذي يؤثر على أكثر من نصف سكان الريف. لابد من تحليل الإنتاج الزراعي وغير الزراعي وأسواق العمل في القطاع الريفي، وكذلك التشريعات الحالية المتعلقة بالإنتاج وأسواق العمل. وهناك حاجة لتقييم المعوقات الهيكلية والأخرى (مثل: الأمية، وغياب المساعدة القانونية، وعدم فرض تطبيق قانون العمل) بشكل صحيح من أجل تصميم إجراءات ملائمة للسياسات. مبدئيا، يستطيع الصندوق دعم النشاطات البحثية وصياغة السياسات وكذلك تعبئة الدعم المالي الإضافي من المؤسسات المالية الدولية (مثل: مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير).

- **تعزيز التمكين المحلي وتقوية رأس المال الاجتماعي الريفي**. تستطيع المنظمات الريفية الأقوى والأكثر ترابطا والأكثر تأهيلا أن تمكن المجتمعات ولاسيما الريفية الفقيرة من الاستخدام الأمثل للحوافز والفرص المتوفرة الأخرى. وهذا يتطلب بناء قدرات المؤسسات والمنظمات المحلية كي تستطيع التأثير الفعال على السياسات والمؤسسات العامة. كما أن إعطاء ثقل أكبر للقضايا التي تؤثر على حياتهما ومصالحهما سيسمح أيضا في الدخول في الأحلاف الاستراتيجية لاسيما تلك المرتبطة بالإنتاج وسلاسل التوريد وترتيبات المجموعات الإنتاجية. ويجب أن تستمر الحكومة والصندوق بتعزيز هذه الجهود والترويج للعدالة بين الجنسين وإعطاء اهتمام خاص لدعم النشاطات الموجهة لمجتمعات السكان الأصليين والأقليات العرقية.

- **تعزيز الوصول إلى الأصول والخدمات.** يعتبر الوصول المباشر، بالمقارنة بالتوجهات من القمة إلى القاعدة، استراتيجية أكثر فعالية لمجابهة حالات الفقر والعزلة التي يعاني منها الفقراء. إن الوصول الأكثر عدالة لرأس المال الطبيعي (من أجل إنتاج السلع والخدمات البيئية) وإلى الخدمات المالية الريفية، والتكنولوجيا والمعلومات، والبنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري سيحفز النمو والعمالة وفرص تنوع الدخل لفقراء الريف.

- **الوصول إلى الأسواق**. ويعتبر تسهيل الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية (بما فيها الادخار) وزيادة القدرات التفاوضية للمنظمات الريفية فيما يتعلق بالأسواق الداخلية والخارجية للسلع شروطاً أساسية لنجاح المشروعات الزراعية وغير الزراعية الصغيرة. ويدرك خط العمل هذا التبادل الديناميكي بين القطاعات الريفية والحضرية ويبني على إمكانيته في مجابهة الفقر الريفي.

53 – وسيساهم حوار السياسات الذي يشرك الوكالات الفيدرالية والإقليمية العامة والخاصة، ومنظمات المزارعين، والأكاديميين، والمؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات المالية الأخرى في التغيير المؤسسي الإيجابي. ولكن الحوار يجب أن يتزامن بتوصيات محددة حول التنفيذ. وبشكل خاص، يجب أن يزيد الصندوق من دعمه للحكومة من خلال تعزيز التفاعل بين شبكات التدريب والدعم التقني الإقليمية القائمة.

واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة

54 – خضع مشروع التنمية الريفية في المقاطعات الشمالية الشرقية لبعثة إعادة صياغة نظمها الصندوق في نهاية عام 2002. وقد نتج عنها مجموعة من التوصيات التي دونتها الأمانة العامة للزراعة والثروة الحيوانية والأسماك والغذاء والحكومات في المقاطعات المعنية (كورينتيس، وتشاكو، وفورموسا، وميسيونة). وقام مدير الحافظة القطري لدى الصندوق برئاسة اجتماع مشترك لجميع السلطات المعنية على المستوى الوطني والإقليمي في 23 مارس/آذار 2003، حيث كان هناك التزام بتطبيق هذه التوصيات. وتتلخص الأعمال الرئيسية في ما يلي: (i) تشجيع التمكين الفعال للمستفيدين ومشاركتهم في نشاطات المشروع الرئيسية؛ (ii) منح الأولوية لضمان المخصصات الملائمة من الموازنة على المستوى الإقليمي؛ (iii) التأكد من قيام وحدة التنسيق الوطنية بالإدارة المباشرة لنشاطات محددة (وبشكل خاص، نشاطات التدريب والبحوث) من أجل تفادي الازدواجية وضمان الجودة العالية للخدمات؛ (iv) الإعداد للبدء بتنفيذ مكون الدعم لمجتمعات السكان الأصليين بالسرعة الممكنة؛ (v) اقتراح إدخال تغييرات على قوانين الائتمان لتتلاءم مع المضمون الاقتصادي والمالي الجديد.

55 – تمت الموافقة على مشروع التنمية الريفية في الشمال الغربي في عام 1999 ولكن القرض لم يصبح ساري المفعول إلا عام 2003 عندما وقعت مقاطعة كاتاماركا اتفاقية القرض الثانوية. أما المقاطعتان المعنيتان فمازالتا تتفاوضان في مساهمتهما (سالتا وجوجواي) في المشروع التي تعيقها بشكل خاص القيود المالية. ويضم هذا المشروع مجموعة من الابتكارات والتوجهات التي تعتبرها الحكومة والصندوق قيمة جدا. ومن المتوقع تحسن الوضع النقدي الإقليمي في المستقبل القريب نتيجة للسياسات المالية الوطنية الجارية. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الحكومة من الصندوق توسيع تغطية المشروع ليضم مقاطعة توكامان. ومما لا شك فيه أن إدماج مقاطعة توكامان، موطن غالبية فقراء الريف في المنطقة سيعزز من تنفيذ المشروع.

56 – تحتاج وحدة التنسيق الوطنية لمشاريع الصندوق في الأمانة العامة للزراعة والثروة الحيوانية والأسماك والغذاء بشدة إلى تعزيز وتقوية. إذ يجب أن تتوفر لدى الوحدة المهارات الضرورية لمعالجة المشاكل في المقاطعات وأيضا الترويج لحوار سياسات دائم فيما يتعلق بسياسات التنمية الريفية مع المناطق الأخرى للحكومة الوطنية والمقاطعات والمستفيدين من القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تنسق وحدة التنسيق الوطنية البحوث وإدارة المعرفة مع البرنامج الاجتماعي الزراعي–البرنامج الوطني لمبادرات التنمية الريفية، والمديرية الوطنية للتنمية الزراعية، وهيئة التنمية الريفية في الأمانة العامة للزراعة والثروة الحيوانية والأسماك والغذاء.

زاي – إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل الدائر

57 – بالنظر إلى تغطية الصندوق للمقاطعات الشمالية من خلال مشروعين (وهي المقاطعات التي تحتوي على أكبر عدد من السكان الأصليين وفقراء الريف في القطر) ووفقا لتوصيات لجنة استراتيجية العمليات، سيركز إطار الإقراض القطري على جنوب الأرجنتين (باتغونيا) حيث يقطن ثاني أكبر تجمع للسكان الأصليين وفقراء الريف. ويضم برنامج الاستثمار المقترح مشروع التنيمة الريفية ودعم مجتمعات السكان الأصليين في منطقة باتغونيا (مجموع التكلفة التقديرية 22 مليون دولار أمريكي) الذي سيتم صياغته خلال عام 2004 ويبدأ تنفيذه في عام 2005 لمدة ست سنوات. **وبالنظر**

إلى تفشي الفقر الريفي ووجود السكان الأصليين، يجب أن يكون البرنامج القطري منفتحا لإحتمال مرحلة ثانية من مشروع التنمية الريفية في المقاطعات الشمالية الشرقية الذي من المفترض أن ينتهي في نهاية عام 2005.

58 – عبرت الحكومة عن تفضيلها إعطاء الأولوية لمشروع باتغونيا. والمنطق وراء هذا الاختيار هو ما يلي: (i) باتغونيا هي المقاطعة التي يقطن فيها أكبر عدد من فقراء الريف في المناطق الشمالية الغربية والشمالية الشرقية التي تغطيها حاليا مشاريع الصندوق؛ (ii) يتماشى حجم المجموعة المستهدفة وإجمالي تكلفة المشروع مع العوائق الحالية المتعلقة بالديون الخارجية؛ (iii) تعيش أعداد كبيرة من مجتمعات السكان الأصليين في ظروف من الفقر المدقع في هذه المنطقة؛ (iv) عبرت السلطات الإقليمية عن اهتمامها بالمشاركة في المشروع المقترح؛ و(v) هناك مبادرات جارية متنوعة في المنطقة بتمويل من المؤسسات المالية الدولية الأخرى (أي مشروع مرفق البيئة العالمي بقيمة 20 مليون دولار أمريكي، ومشروع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية الجديد في ريو نغرو بقيمة 86 مليون دولار أمريكي) والتي يمكن لها التنسيق مع أنشطة مشروع الصندوق المقترح.

59 – سيتضمن البرنامج الاستثماري تعزيز وحدة التنسيق الوطنية وهيئة التنمية الريفية في الأمانة العامة للزراعة والثروة الحيوانية والأسماك والغذاء (مما قد يستوجب إعادة هندسة الإطار المؤسسي الحالي) من أجل تقوية قدراتهما على دعم المشاريع الإقليمية والتنسيق الفعال للبحوث وإدارة المعرفة مع البرنامج الاجتماعي الزراعي–البرنامج الوطني لمبادرات التنمية الريفية، والمديرية الوطنية للتنمية الزراعية وهيئة التنمية الريفية.

60 – لقد تمت مناقشة هذا الاقتراح مع السلطات الوطنية (الأمانة العامة للزراعة والثروة الحيوانية والأسماك والغذاء ووزارة الاقتصاد والإنتاج) وأيضا مع السلطات والمنظمات في المقاطعات المعنية.

APPENDIX I

ARGENTINA

Land area (km^2 thousand) 2001 1/	2 737
Total population (million) 2001 1/	37.48
Population density (people per km^2) 2001 1/	14
Local currency	Argentine peso (ARS)

GNI per capita (USD) 2001 1/	6 940
GDP per capita growth (annual %) 2001 1/	-5.6
Inflation, consumer prices (annual %) 2001 1/	-1
Exchange rate: USD 1.00 =	ARS 3.00

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1995-2001 1/	1.3
Crude birth rate (per thousand people) 2001 1/	19
Crude death rate (per thousand people) 2001 1/	8
Infant mortality rate (per thousand live births) 2001 1/	16
Life expectancy at birth (years) 2001 1/	74
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2001 1/	15.35
Female labour force as % of total 2001 1/	34
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2001 1/	120
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 1/	3
Nutrition	
Daily calorie supply per capita, 1997 2/	3 093
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2001 3/	12 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2001 3/	5 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	9 a/
Physicians (per thousand people) 2001 1/	3 a/
Population using improved water sources (%) 2000 3/	n/a
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	50-79
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 3/	n/a
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2001 1/	6
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 1/	330
Food production index (1989-91=100) 2001 1/	146
Cereal yield (kg per ha) 2001 1/	3 387
Land Use	
Arable land as % of land area 2000 1/	9
Forest area as % of total land area 2000 1/	13
Irrigated land as % of cropland 2000 1/	6

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2001 1/	268 638
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1981-1991	0
1991-2001	2.9
Sectoral distribution of GDP 2001 1/	
% agriculture	5
% industry	27
% manufacturing	17
% services	68
Consumption 2001 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	11
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	74
Gross domestic savings (as % of GDP)	15
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2001 1/	26 655
Merchandise imports 2001 1/	20 311
Balance of merchandise trade	6 344
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2001 1/	-5 125
after official transfers 2001 1/	4 554
Foreign direct investment, net 2001 1/	3 337
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 1/	3/
Total expenditure (% of GDP) 2001 1/	17
Total external debt (USD million) 2001 1/	136 709
Present value of debt (as % of GNI) 2001 1/	57
Total debt service (% of exports of goods and services) 2001 1/	66
Lending interest rate (%) 2001 1/	28
Deposit interest rate (%) 2001 1/	16

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2003
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2003

LOGICAL FRAMEWORK

Strategy	Measurable Indicators	Learning System	Critical Assumptions (issues for Policy Dialogue and Advocacy for Change)
Strategic Framework Goal: The rural poor, with special emphasis on indigenous populations, small farmers and rural workers from the Patagonia region are empowered to overcome their poverty while respecting an equitable gender balance and sustainable use of natural resources.	Selected national/regional Millennium Development Goal (MDG) indicators, to be adopted (for instance):[1] • Proportion of population living on less than USD 1 a day. • Share of women in wage employment in the non-agricultural sector. • Land area protected to maintain biological diversity. • Unemployment rate of 15 to 24 year-olds.	• Studies on poverty. • National household surveys.	
Strategic Objective for Argentina's Country Programme: IFAD's country programme has strengthened the capacity of the rural poor from the Patagonia region and their organizations, has improved equitable access to productive resources and to technology with sustainable management of natural resources and has increased access to services, markets and financial services.	• Active participation of rural poor, especially indigenous communities, and their organization in local, regional decision-making processes. • Degree of allocation of monetary incentives to proposals for sustainable natural resource management (NRM) presented by local communities and their organizations, and to their implementation. • % rural poor participating in rural markets, financial and technical services. • Increase in family income through agricultural and non-agricultural activities.	• Performance evaluations of strategic initiatives and programmes. • Impact assessments of strategic initiatives and programmes. • Studies on poverty. • National household surveys. • Reports on related rural development programmes. • Evaluation reports and evaluations of the Government and organizations.	• The Government's agenda for rural development and rural poverty eradication receives continued high priority. • Political decision to strengthen policies and improve institutional framework for rural development. • Implementation of macroeconomic policies maintaining or raising the competitiveness of national production.

[1] Source: IFAD, Achieving the Millennium Goals, a discussion paper, February 2003.

a INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT

Outputs: (Strategic Development Thrusts for Argentina)	**Measurable Indicators:**	**Learning System:**	**Critical Assumption:**
1. Indigenous communities supported in capacity-building and market integration 2. Small farmers supported in capacity-building and market integration 3. Initiatives of rural grass-roots organizations and NGOs for sustainable social and economic development with sound management of natural resources strengthened 4. Markets for the provision of local technical assistance for production, processing and commerce created 5. Rural financial services strengthened 6. Regional clusters for pro-poor rural initiatives developed	• Degree of institutionalization of participation of indigenous communities in regional, local planning and resource allocation and local economic initiatives. • Proposal of NRM concepts and initiatives presented by local communities and their organizations. • Reduction of gap between demand for rural financial services and service provision. • Technical assistance of local suppliers contracted by rural poor. • Rural communities, villages and intermediate towns linked for the implementation of decentralized pro-poor development initiatives.	• Monitoring and Evaluation (M&E) systems of IFAD programmes. • Annual portfolio review. • Evaluation results of the Office of Evaluation (OE).	Aspects of changes in the population's age ratios are addressed, such as assistance for elderly members of the rural population.
Activities: • Establish policy dialogue and advocacy for change. • Mobilize indigenous communities' and small farmers' local knowledge management. • Build strategic partnerships with government and private sector.			

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
Ministry of Economy and Production The following units are related to rural development and rural poverty eradication projects.	Prepares the National Budget on yearly basis and manages the National System of Public Investment (SNIP).	Rural poverty reduction projects are presented by other government areas. Often these proposals are prepared without appropriate justification.	If other areas of government improved the formulation of well-justified projects more budget allocations would be granted.	The projects have to pass through an established process to enter into the SNIP and the Annual Budget proposal. The Budget proposal is discussed and approved in the Congress.
• National Directorate of Public Investment (DNIP).	Yearly, on a roll-on basis, projects are received, assessed and approved for inclusion in SNIP.	Due to poor preparation of many projects, there is a high index of rejections.	Well-prepared and justified projects in SNIP can be financed through the national budget. Although there is risk that subsequently they cannot be executed due to financial restrictions.	To control the process flow, DNIP has a project bank to group the projects in different phases of preparation.
• Preinvestment Unit (UNPRE).	Assists institutions in the formulation and presentation of projects to SNIP.	Budget constraints.	If counterpart funds are available project formulation is improved.	Financed by IDB and the Government.
• National Directorate of Relations with International Credit Institutions (DNPOIC).	Assists all national institutions in presenting and negotiating projects with international financing organizations. It also carries out project monitoring.	Often, it lacks negotiation power with Budget authorities.	DNPOIC is responsible for proposing external financed projects in the national budget.	All SAGPyA rural poverty eradication projects financed by international banks have been, or are, assisted, monitored and evaluated by DNPOIC.
• Undersecretariat of Relations with the Provinces.	This is the main national government contact with the provinces for negotiating and providing economic and financial support, including external financing.	Often, fiscal issues have priority over rural development policies.	With its support, rural development policies can be better coordinated with the provinces.	Estimates of indebtedness capacity of the provinces are prepared by this unit.
• Treasury Secretariat. • (Secretaría de Hacienda).	This is in charge of the preparation of the National Budget on an annual basis. Once the National Budget is approved by Congress, this secretariat manages the effective expenditures within authorized limits.	Each project has an annual Budget allocation (*crédito presupuestario*), which is disbursed in quotas payable upon availability of funds. Often these quotas are not available on time or in adequate amounts. This jeopardizes the accomplishment of project targets of annual work plans.	Better project monitoring and evaluation systems could improve budget allocations, which frequently are calculated by the Treasury on the basis of past performance.	All rural poverty eradication projects of the SAGPyA are affected by this procedure of assigning funds.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
Secretariat of Agriculture, Livestock, Fisheries and Food (SAGPyA) The Secretariat's areas and institutions in charge of rural poverty eradication are described below.	Vast experience in agricultural matters. Among other functions related to developing and implementing rural sector policies, programmes and projects, this Secretariat, dependent on the Ministry of Economy and Production, is responsible for all actions related to rural poverty eradication. It has linkages at high political and economic levels within the Government. It is linked with the provinces through the Federal Agricultural Council for policy and strategy discussion.	The task is enormous and frequently, because of scarce budgets, targeted populations cannot be reached. In some cases activities are shared with other ministries and coordination problems arise. The linkage with the Ministry of Economy and Production, and its institutions is sometimes not effective, causing serious budgetary problems. Frequently, rural poverty eradication issues are not given first priority.	Its coordination with other areas of government dealing with poverty is still not fluent. It recently established the Rural Development Commission (RDC) with the objective of achieving smooth coordination. At present, RDC only coordinates SAGPyA projects and no other government areas participate.	It is the main mechanism for discussing policies and strategies with IFAD.
• Undersecretariat of Agricultural Economy	Coordinates project implementation, mainly with international financing. It will have a preponderant responsibility in resolving the budgetary issues that affect most of SAGPyA's programmes.	Vulnerable to changes by the Government.	It can provide better coordination among donors as well as strengthen SAGPyA's position before Budget negotiations.	Main donors for SAGPyA projects are IBRD, IDB, European Union and IFAD.
• Directorate of Agricultural Development	Responsible of planning and project formulation. In charge of the RDC. Rural poverty eradication is one of its main concerns. The Directorate is the executor of the PROINDER component for strengthening the capacity of national and provincial institutions for formulating rural development policy actions. This has put in operation the Government's 'think tank' on rural poverty eradication.	The RDC only coordinates SAGPyA institutions and other government areas dealing with poverty issues are excluded, such as social, labour, infrastructure, national and provincial institutions, and NGOs as well as grass-roots organizations.	The strengthening of this Directorate is crucial to ensuring higher priority for rural development policies.	The Directorate has many years of experience in dealing with rural development and rural poverty eradication.
• INTA (National Institute for Agricultural Technology)	In addition to agricultural research, it provides extension services for different types of clients. It has a programme for small farmers called *Programa Minifundio*, which deals specifically with rural poor farmers and it also is the executing agency	Lack of sufficient resources.	INTA is an autonomous institution and for this reason has more possibilities to bypass the restrictions on the assigning of funds.	The institution has a foundation named ARGENINTA for project execution. It currently serves PSA and other SAGPyA projects.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
	of PROHUERTA, a social programme that targets urban and rural poor households. INTA has introduced several sustainable mechanisms for the provision of technical services like outsourcing, beneficiary cost sharing and participation in management committees, and permanent coordination with provincial institutions.			
Argentine provinces	The provincial governments have similar organization to that of national Government. Their proximity to the municipalities and therefore to the grass-roots organizations and potential beneficiaries, allows for better local and participative planning actions, as well as monitoring and evaluation.	Difficult fiscal situations in many provinces (usually in the poorest regions of the country) hinder effective project execution.	Effective decentralization can be achieved by provincial project execution. However, training of provincial teams is needed.	PRODERNEA AND PRODERNOA projects are executed by the provinces. The fiscal situation has affected their implementation.
Municipalities	The municipalities are the closest public institutions to the rural population. They have the possibility of coordinating and monitoring at the field level. They can effectively introduce actions for implementing local integrated development projects.	Main weakness is the lack of knowledge of rural development and local integrated development policies. Political clientelism could jeopardize project actions.	Strengthening municipal capacities and service quality. In particular, technical support services should be reinforced.	The participation and effective involvement of municipalities is crucial for establishing 'proximity policies'. Selection of clusters of municipalities is crucial to maximize impact. In some provinces, rural areas are outside municipal boundaries.
Grass-roots organizations	Many community and productive local organizations have resisted the financial crisis. They are well integrated within local communities.	Most show weaknesses in organization, use of opportunities and market insertion.	Ongoing projects in the country have demonstrated that existing organizations possess a significant capacity for skill development.	A more detailed survey on these organizations, including a brief evaluation of their capacities is required.
NGOs, service providers	Very effective when working directly with grass-roots organizations.	Bias towards supply of services instead of demand-driven activities. Weaknesses in creating and managing new initiatives.	Developed NGOs are present in selected regions of the country. Good potential for development, especially in supplying rural technological services.	A more detailed survey on these organizations including a brief evaluation of their capacities is required.

APPENDIX IV

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

1. The ongoing training and technical support networks established by IFAD's Latin America and the Caribbean Division (PL) would provide systematic upgrading of skills and knowledge relevant to rural development and technical and operational support for in-country programmes. These networks would also facilitate the exchange of experiences in poverty reduction and rural development among beneficiaries in the region. In Argentina, IFAD would continue with the current participatory approach to poverty reduction, which ensures the participation of local grass-roots organizations and NGOs. The selection and design of future projects would be based on intensive consultations with the Government, other stakeholders and communities, and on the mobilization of grass-roots groups, NGOs and provincial, municipal and local institutions in the planning and implementation of project activities. Innovative approaches to rural development require an intensive and systematic exchange of experiences and the training of project technical staff and beneficiaries. Therefore, the in-country networking of projects, together with sub-regional and regional networking, would be used as a permanent support mechanism for project implementation in the country.

2. FIDAMERICA, the Internet-based network of organizations and projects working with the rural poor in Latin America and the Caribbean, will also continue to provide a forum for the exchange of experiences through its online seminars on topics ranging from rural credit to private-sector extension services and marketing. The ongoing Rural Development Project for the Northeastern Provinces (PRODERNEA) and the North Western Rural Development Project (PRODERNOA) are currently included in this network.

3. In terms of gender issues and field methodologies, PROGENERO, PL's new gender-strengthening network, is supporting all projects in Argentina through workshops and training events. At present, this initiative is supporting a series of interventions and cofinancing activities with peasant women and staff technicians involved in PRODERNEA and PRODERNOA. There is close collaboration with the Programme for Strengthening the Regional Capacity for Monitoring and Evaluation of Rural Poverty-Alleviation Projects in Latin America and the Caribbean (PREVAL) for assisting the start-up of the monitoring and evaluation units of both ongoing projects. PL's Rural Microenterprise Support Programme in Latin America and the Caribbean (PROMER) is coaching the implementation of the agro-industrial entrepreneurship subcomponent of PRODERNEA. The Regional Programme in Support of Indigenous Peoples in the Amazon Basin (PRAIA) (another IFAD grant) is organizing internships in other projects with indigenous populations of the Chaco 'Impenetrable' Region.

4. The Second Meeting on Innovation and Knowledge to Combat Rural Poverty held in Lima, 24-26 September 2003 also provided a valuable forum for information and knowledge exchange for ongoing IFAD projects in Argentina.

APPENDIX V

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Argentina: International Bank for Reconstruction and Development (World Bank Group) Project Portfolio (USD million)

Project Name	IBRD /IDA*	Product Line	Country Area	Status	Approval Date
Social Protection (06) Project – *Jefes de Hogar*	600	IBRD/IDA	Argentina	Active	1/28/2003
Family Strengthening and Social Capital Promotion Project	5	IBRD/IDA	Argentina	Active	11/08/01
Structural Adjustment Loan Project	400	IBRD/IDA	Argentina	Active	8/28/2001
Provincial Reform Adjustment Loan – Santa Fe	330	IBRD/IDA	Argentina	Active	7/19/2001
Patagonia Coastal Contamination Prevention and Sustainable Fisheries Management Project	0	Global Environment Project	Argentina	Active	6/26/2001
Buenos Aires Secondary Education Reform Project (02)	56.99	IBRD/IDA	Argentina	Active	12/07/00
Provincial Reform Loan Project – Cordoba	303	IBRD/IDA	Argentina	Active	11/22/2000
Sustainable Fisheries Management Project	5	IBRD/IDA	Argentina	Closed	9/19/2000
Indigenous Community Development Project	5	IBRD/IDA	Argentina	Active	9/18/2000
Provincial Reform Adjustment Loan Project – Catamarca	70.7	IBRD/IDA	Argentina	Active	9/14/2000
Health Insurance for the Poor Project	4.9	IBRD/IDA	Argentina	Closed	11/24/1999
Public Health Surveillance and Disease Control Project	52.5	IBRD/IDA	Argentina	Active	10/14/1999
Policy Based Guarantee Operation Project	0	Guarantees	Argentina	Active	9/16/1999
Water Sector Reform Project	30	IBRD/IDA	Argentina	Active	06/01/99
Integrated Drug Prevention Pilot Project	4.75	IBRD/IDA	Argentina	Closed	05/05/99
Social and Fiscal National Identification System Project	10	IBRD/IDA	Argentina	Closed	4/20/1999
GEF AR-RENEWABLE ENERGY IN RURAL MARKETS	0	Global Environment Project	Argentina	Active	3/30/1999
Renewable Energy in the Rural Market Project	30	IBRD/IDA	Argentina	Active	3/30/1999
Year 2000 Technical Assistance Project	30.3	IBRD/IDA	Argentina	Active	12/17/1998
Repurchase Facility Support Loan Project	505.05	IBRD/IDA	Argentina	Closed	11/10/98
Special Structural Adjustment Loan Project	2525.25	IBRD/IDA	Argentina	Closed	11/10/98

APPENDIX V

Project Name	IBRD /IDA*	Product Line	Country Area	Status	Approval Date
Social Protection Project (04)	90.8	IBRD/IDA	Argentina	Active	10/15/1998
Social Protection Project (03)	284	IBRD/IDA	Argentina	Closed	6/30/1998
Secondary Education Project (03) – Province of Buenos Aires	119	IBRD/IDA	Argentina	Closed	04/09/98
Model Court Development Project	5	IBRD/IDA	Argentina	Active	04/08/98
National Highways Rehabilitation and Maintenance Project	450	IBRD/IDA	Argentina	Active	3/17/1998
Mining Development Technical Assistance Project (02)	39.5	IBRD/IDA	Argentina	Closed	02/10/98
Pollution Management Project	18	IBRD/IDA	Argentina	Active	02/10/98
El Nino Emergency Flood Project	42	IBRD/IDA	Argentina	Active	1/20/1998
Biodiversity Conservation Project	0	Global Environment Project	Argentina	Active	10/21/1997
Provincial Reform Project (02) – Río Negro	75	IBRD/IDA	Argentina	Closed	8/26/1997
Provincial Reform Project (02) – San Juan	50	IBRD/IDA	Argentina	Closed	8/26/1997
Provincial Reform Project (02) – Salta	75	IBRD/IDA	Argentina	Closed	8/26/1997
Provincial Reform Project (02) – Tucuman	100	IBRD/IDA	Argentina	Closed	8/26/1997
Small Farmer Development Project	75	IBRD/IDA	Argentina	Active	7/17/1997
Social Protection Project (02) – TRABAJAR	200	IBRD/IDA	Argentina	Closed	6/19/1997
AIDS and Sexually Transmitted Diseases Control Project-LUSIDA	15	IBRD/IDA	Argentina	Active	5/22/1997
Buenos Aires Urban Transport Project	200	IBRD/IDA	Argentina	Active	5/15/1997
Maternal & Child Health & Nutrition (02)	100	IBRD/IDA	Argentina	Active	5/15/1997
Provincial Agricultural Development Project (PROSAP)	125	IBRD/IDA	Argentina	Active	4/22/1997
National Pension Administration Technical Assistance Project	20	IBRD/IDA	Argentina	Closed	1/21/1997
Reduction of Ozone Depleting Substances Project	0	Montreal Protocol	Argentina	Active	01/09/97
Provincial Pension Reform Adjustment Loan Project	300	IBRD/IDA	Argentina	Closed	12/11/96
Flood Protection Project	200	IBRD/IDA	Argentina	Active	12/11/96
Provincial Roads Project	300	IBRD/IDA	Argentina	Active	09/12/96

APPENDIX V

Project Name	IBRD /IDA*	Product Line	Country Area	Status	Approval Date
Native Forests and Protected Areas Project	19.5	IBRD/IDA	Argentina	Active	09/05/96
Health Insurance Technical Assistance Project	25	IBRD/IDA	Argentina	Closed	4/25/1996
Health Insurance Reform Loan	350	IBRD/IDA	Argentina	Closed	4/25/1996
Decentralization and Improvement of Secondary Education and Polymodal Education Development Project	115.5	IBRD/IDA	Argentina	Active	12/21/1995
Enterprise Export Development Project	38.5	IBRD/IDA	Argentina	Closed	11/28/1995
Public Investment Strengthening Technical Assistance Project	16	IBRD/IDA	Argentina	Active	11/21/1995
Social Protection Project	152	IBRD/IDA	Argentina	Closed	11/21/1995
Forestry Development Project	16	IBRD/IDA	Argentina	Active	10/24/1995
Provincial Health Sector Development Project	101.4	IBRD/IDA	Argentina	Closed	08/03/95
Bank Reform Loan Project	500	IBRD/IDA	Argentina	Closed	7/25/1995
Mining Development Technical Assistance Project	30	IBRD/IDA	Argentina	Closed	7/25/1995
Higher Education Reform Project	165	IBRD/IDA	Argentina	Active	07/06/95
Provincial Bank Privatization Loan Project	500	IBRD/IDA	Argentina	Closed	05/04/95
Provincial Development Project (02)	225	IBRD/IDA	Argentina	Active	05/04/95
Municipal Development Project (02)	210	IBRD/IDA	Argentina	Active	3/23/1995

APPENDIX V

Argentina: Inter-American Development Bank
Project Portfolio

Approval Date	Project Name	Loan/TC Number
Feb 03	Social Protection and Mitigation of the Impact of the Crisis on the Poor	1452/OC-AR
Mar 02	Reformulation of the Social Portfolio to support the Social Emergency Plan	S/N
Sep 01	Education System Improvement Program	1345/OC-AR
Aug 01	Support to Growth and Fiscal Discipline	1341/OC-AR
Jun 01	Financial Services Sector Program	1324-25/OC-AR
Jan 01	Rosario Habitat Program	1307/OC-AR
Dec 00	Fiscal Balance and Social Management	1295/OC-AR
Dec 00	Border Crossings and Integration Corridors Program	1294/OC-AR
Dec 00	Modernizing the Cordoba Provincial Government	1287/OC-AR
Nov 00	Strengthening of the Ministry of Foreign Affairs	1279/OC-AR
Oct 99	Institutional Strengthening for Foreign Trade Policy	1206/OC-AR
	Report on Implementation Nov. 2001, in Spanish	
Sep 99	Technological Modernization Program	1201/OC-AR
Aug 99	Primary Health-Care Reform Program Salta-Pampa and Cordoba	1193/OC-AR
Aug 99	Global Small Business and Microenterprise Credit Program II	1192/OC-AR
	Report on Implementation Nov. 2001, in Spanish	
Jul 99	Rosario-Victoria Bridge*	1188/OC-AR#
	Environmental and Social Impact Report, 01/99	
Jun 99	Aguas Argentinas, S.A.*	1182/OC-AR#
	Envir. Report 12/98	
Dec 98	Municipal Reform and Development Program	1164/OC-AR
	Report on Implementation Nov. 2001, in Spanish	
Dec 98	Strengthening of Banking System Safeguards*	1163/OC-AR
Nov 98	Trenes de Buenos Aires, S.A.*	1146/OC-AR#
Nov 98	Correo Argentino S.A.*	1140/OC-AR#
Oct 98	Reform of the Water Supply and Sanitation Sector	1134/OC-AR
Oct 98	Federal Program for Women	1133/OC-AR
Oct 98	Transportadora de Gas del Sur, S. A. (TGS)*	1129A & 1129B/OC-AR#
Aug 98	Emergency Flood Rehabilitation Program	1118/OC-AR
Jul 98	Atención	Emergency Flood Rehabilitation Program
Jul 98	Atención a Niños y Adolescentes en Riesgo (only Spanish version available)	1008/SF-AR &
Jun 98	Institutional Support, Fiscal Reform and Investment Planning	1107/OC-AR
	Report on Implementation Nov. 2001, in Spanish	
Jun 98	Public Sector Reform in the Province of Mendoza	1103/OC-AR
Jan 98	Program in Support of Judicial Reform	1082/OC-AR
Dec 97	Integrated Development Program in the Argentine Interior	1068/OC-AR
	Report on Implementation Nov. 2001, in Spanish	
Nov 97	Technical Higher Education Reform Program	1060/OC-AR

APPENDIX V

Approval Date	Project Name	Loan/TC Number
Nov 97	Environmental Management of the Matanza-Riachuelo River Basin	1059/OC-AR
Sep 97	AES Peranza*	1044/OC-AR#
Sep 97	Establishment of the Federal Public Revenue Administration*	1034/OC-AR
	Report on Implementation Nov. 2001, in Spanish	
Aug 97	Youth Productivity and Employability Support Program	1031/OC-AR
Jul 97	Program in Support of Vulnerable Groups	996/OC-AR
		1021/OC-AR
		ATN/SF-5625- AR
Jan 97	Business Development Support Program	989/OC-AR
	Report on Implementation Nov. 2001, in Spanish	
Dec 96	Aguas Provinciales de Santa Fe*	986/OC-AR#
Dec 96	Fiscal Strengthening in the Province of Buenos Aires*	979/OC-AR
Oct 96	Port Modernization Program	962/OC-AR
Oct 96	Provincial Social Security Sector Reform Program	961/OC-AR
Oct 96	Empresa Distribuidora Norte S.A. (EDENOR)*	954/OC-AR#
Jul 96	Barrio Improvement Program	940/OC-AR
	Report on Implementation Nov. 2001, in Spanish	
Apr 96	Multisector Pre-investment Program	925/OC-AR
Nov 95	Provincial Agricultural Services Program	899/OC-AR
Oct 95	Yacyretá Transmission System: Second Stage*	896/OC-AR#
Sep 95	Terminales Portuarias Argentinas*	877/OC-AR
Jun 95	Support of Fiscal Adjustment and Social Reform	871/OC-AR
May 95	Provincial Banks Privatization Program*	865/OC-AR
Jan 95	Water Supply and Sanitation Program*	857/OC-AR
Dec 94	Educational Reform and Investment*	845/OC-AR
Nov 94	Development of Municipal Institutions and Social Investment Programs*	830/OC-AR; 932/SF-AR
Nov 94	Consolidation of Administrative and Financial Reform*	826/OC-AR
Jun 94	Support for Retraining in the Productive Sectors*	816/OC-AR; 925/SF-AR
Dec 93	Technology Modernization Program*	802/OC-AR
Dec 93	Multisector Credit Program*	798/OC-AR
Dec 93	National Road Corridors Program*	795/OC-AR
Sep 93	Institutional Strengthening for Environmental Management*	768/OC-AR; 907/SF-AR
Jan 93	Multisector Pre-investment Program*	740/OC-AR
Dec 86	Health Infrastructure Rehabilitation Program	516/OC-AR
Dec 02	Cleaner Production and Industrial Eco-efficiency	ATN/ME-8129-AR
Nov 02	Development in the Province of Cordoba	ATN/ME-8112-AR
Sep 01	Program for Private Job Placement Services	ATN/MH-7595-AR
Jul 01	Consolidation of Micro-enterprises in Non-traditional Markets	ATN/ME-7514-AR
Mar 01	Quality Standard and Certification Program	ATN/ME-7355-AR
Oct 00	Export-Market Program for Small Enterprises	ATN/ME-7157-AR

APPENDIX V

Approval Date	Project Name	Loan/TC Number
Jul 00	Occupational Health and Safety Program	ATN/MH-7063-AR
Jul 00	Training Program for Energy Regulators	ATN/MH-7046-AR
Apr 00	Regional Employment Program for the Blind	ATN/MH-6958-AR
Apr 00	Commercial Mediation and Arbitration Centres	ATN/MT-6953-AR
Oct 99	Training for Retail Commerce	ATN/ME-6718-AR
Aug 99	Worker Skills Certification Program	ATN/MH-6605-AR
Nov 98	Strengthening of Provincial Regulatory Agencies	ATN/MT-6261-AR
Jul 98	GIS-Applications with Highways*	ATN/JF-6072-AR
Jun 98	Program for on-the Job Training	ATN/MH-6026-AR
May 98	Strengthening of the Water and Sanitation in Buenos Aires	ATN/MT-5976-AR
Nov 97	Advisory Centre for New Business	ATN/ME-5765-AR
Jun 97	Strengthening of the Sanitation Services in the Province of Santa Fe	ATN/MT-5613-AR
Feb 97	Microenterprise Support Services Program	ATN/ME-5489-AR
Dec 96	Program for Assistance to Small Rural Producers	ATN/ME-5441-AR
Nov 95	Legal and Regulatory Framework for a Credit Guarantee System for Small and Medium-Sized Businesses (SMBs)	ATN/MT-5080-AR
Mar 95	Program to Support Children in Especially Difficult Circumstances in Nine Provinces	ATN/SF-4862-AR
Feb 95	Network of Business Services Centres	ATN/ME-4851-AR
Dec 94	Water Sector Reform for Mendoza Province	ATN/MT-4742-AR